

## تقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 2020

### الملخص التنفيذي

المملكة العربية السعودية دولة ذات نظام ملكي يحكمها الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الذي يرأس الدولة ويرأس الحكومة أيضاً. يرسي النظام الأساسي لعام 1992 نظام الحكم وحقوق المواطنين وسلطات الحكومة وواجباتها، وينص على أن القرآن والسنة (سنة النبي محمد) يشكلان دستور البلد. وينص على أن يكون حكام البلد من الأبناء الذكور من ذرية الملك المؤسس عبد العزيز (ابن سعود). أجرت المملكة في عام 2015 آخر انتخابات بلدية على أساس غير حزبي لانتخاب ثلثيأعضاء مجالس البلديات الـ 284 في البلد، التي يبلغ مجمل عدد مقاعدها 3,159 مقعداً. ولم يحدد المراقبون المستقلون في مراكز الاقتراع مخالفات كبيرة في الانتخابات.

تضطلع رئاسة أمن الدولة، والحرس الوطني، وزارتا الدفاع والداخلية، وكلها تابعة للملك، بمسؤولية تطبيق القانون والحفظ على النظام. تضم رئاسة أمن الدولة المديرية العامة للمباحث وقوات الأمن الخاصة وقوات الطوارئ الخاصة، وتتبع الشرطة لوزارة الداخلية. حافظت السلطات المدنية بصفة عامة على سيطرة فعالة على قوات الأمن. وارتکب أفراد قوات الأمن بعض الانتهاكات.

واصلت المملكة العربية السعودية العمليات الجوية في اليمن على مدار العام باعتبارها قائدة تحالف تم تشكيله لمواجهة استيلاء الحوثيين عام 2014 على مؤسسات ومنتسبات الحكومة اليمنية. وشن المقاتلون الحوثيون هجمات بالصواريخ والقذائف والطائرات المسيرة والمدفعية على الأراضي السعودية على نحو أسبوعي تقريباً. وأفادت تقارير أن الغارات الجوية في اليمن التي شنتها قوات التحالف الذي تقوده السعودية عن وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار في البنية التحتية في مناسبات عديدة. في يونيو/حزيران، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى "انخفاض مستمر وكبير في القتل والتلوث بسبب الضربات الجوية" وشطب التحالف الذي تقوده السعودية من قائمة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. راجع الفريق المشترك لتقدير الحوادث، وهو هيئة تحقيق مستقلة، المزاعم الموجهة ضد التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن بشأن سقوط ضحايا مدنيين، وأحال الحوادث لاتخاذ إجراء محتمل. (يرجى مراجعة تقارير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن ممارسات حقوق الإنسان في اليمن).

ألغى مرسوم ملكي خلال العام أحکام الإعدام التقديرية (التعزير) للجرائم التي يرتكبها القصر، على الرغم من أنه لا يزال من الممكن تطبيق عقوبة الإعدام على القصر في الحالات التي تحددها الشريعة الإسلامية (بما في ذلك القتل عندما تطلب أسرة الضحية عقوبة الإعدام). كما حدد المرسوم عقوبة السجن للقصر بـ 10 سنوات. أمرت المحكمة العليا المحاكم بالتوقف عن إصدار أحکام بالجلد كعقوبة تقديرية واستبدالها بأحكام بالسجن أو غرامات، الأمر الذي يمكن أن يلغى عقوبة الجلد في معظم الحالات. استمرت السلطات في توسيع حقوق المرأة، بما في ذلك إصدار حكم قضائي بأن المرأة التي تعيش بشكل مستقل لم تشکل فعلًا إجراميًّا، وقرار وزارة التربية والتعليم بإسقاط شرط أن تكون المرأة التي تدرس بالخارج بمنحة حكومية برفقة ولی أمر [محرم] من الذكور.

شملت أهم قضایا حقوق الإنسان ما يلي: القتل غير المشروع؛ الإعدام بسبب جرائم غير عنيفة؛ الاختفاء القسري؛ التعذيب وحالات المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للسجين والمحتجزين من قبل موظفي الحكومة؛ ظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ السجناء أو المحتجزين

السياسيين؛ قيود خطيرة على حرية التعبير والصحافة والإنترنت، بما في ذلك التهديد بالعنف أو الاعتقالات غير المبررة أو الملاحقات القضائية ضد الصحفيين، والرقابة، وحجب المواقع، وممارسة المضايقة والترهيب ضد المعارضين السعوديين الذين يعيشون في الخارج؛ التدخل الكبير في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات؛ قيود صارمة على الحرية الدينية؛ قيود على حرية الحركة؛ عدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم بشكل سلمي من خلال انتخابات حرة ونزيهة؛ العنف والتمييز ضد المرأة، على الرغم من تنفيذ مبادرات جديدة لحقوق المرأة؛ الاتجار بالأشخاص؛ تجريم النشاط الجنسي المثلثي بالترادي؛ والقيود المفروضة على حرية العمل في تكوين الجمعيات، بما في ذلك حظر النقابات والتفاوض الجماعي.

في العديد من الحالات، لم تتعاقب الحكومة المسؤولين المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، مما ساهم في خلق بيئة من الإفلات من العقاب. في سبتمبر / أيلول، أعلن مكتب النائب العام حكماً نهائياً في محاكمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي، الذي قُتل في القنصلية السعودية في إسطنبول، تركيا، عام 2018. تم تحفيف الأحكام الصادرة بحق جميع المتهمين الخمسة الذين حُكم عليهم سابقاً بالإعدام للأدوار التي لعبوها إلى 20 عاماً كحد أقصى في السجن، بعد عفو من عائلة خاشقجي. وتم تأييد أحكام السجن لثلاثة آخرين. وصف مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً الأحكام بأنها "استهزاء بالعدالة" وأعلن بأن المسؤولين رفيعي المستوى "الذين خططوا ونفذوا إعدام جمال خاشقجي قد حصلوا على حرريتهم منذ البداية".

#### **القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:**

##### **أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية**

وردت عدة تقارير تفيد بارتكاب الحكومة أو عملائها أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع. مكتب النائب العام الذي يتبع للملك مسؤول عن التحقيق فيما إذا كانت تصرفات قوات الأمن مبررة ومسؤول أيضاً عن الملاحقات القضائية.

أفادت وسائل إعلام في 13 أبريل / نيسان أن قوات الأمن أطلقت النار وقتل الناشط القبلي عبد الرحيم الحويطي في بلدة الخربة شمال غرب منطقة تبوك. وحسبما ورد رفض الحويطي مغادرة منزله الذي كان من المقرر هدمه استعداداً لبناء مدينة جديدة ذات تقنية عالية لجذب المستثمرين الأجانب.

وُقتل بعد اشتباك مع السلطات في منزله. كان الحويطي قد نشر قبل ساعات من مقتله مقاطع فيديو على يوتوب انتقد فيها المشروع وادعى أن جيرانه قد طردوه قسراً بعد تعرضهم لضغوط من الحكومة ورفضهم التعويض المالي عن الانتقال.

اتهم تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش في 13 أغسطس / آب حرس الحدود السعوديين بقتل عشرات المهاجرين الإثيوبيين في أبريل / نيسان أثناء عبورهم الحدود من اليمن بشكل غير قانوني، هرباً من قوات الحوثي التي طردت العمال المهاجرين قسراً.

ووفقاً لتفسير البلد للشريعة الإسلامية وتطبيقها، يمكن فرض عقوبة الإعدام على طائفة من الجرائم غير العنيفة، بما في ذلك الردة، والسحر، والزنا، مع أنه في الممارسة العملية كانت أحكام الإعدام على مثل هذه

الجرائم نادرة، وغالباً ما حُضرت عند الاستئناف. اعتباراً من 31 ديسمبر / كانون الأول، كانت 5 من 25 عملية إعدام خلال العام لجرائم (تعلق بالمخدرات) ولا تعتبر "الأكثر خطورة".

كان العدد الإجمالي لعمليات الإعدام خلال العام أقل بكثير من 185 حكماً بالإعدام في عام 2019.

ونظراً لافتقار البلد لقانون جنائي شامل ومكتوب ينص على المخالفات الجنائية ويحدد العقوبات الالزمة لكل منها (انظر القسم 1. هـ)، فإن العقوبات - بما في ذلك فرض عقوبة الإعدام - تخضع إلى حد كبير للسلطة التقديرية القضائية.

في 7 سبتمبر / أيلول، أصدرت محكمة جنایات الرياض حكماً نهائياً في محاكمة قتل الصحفي جمال خاشقجي، الذي قُتل في إسطنبول عام 2018. تم تخفيف أحكام جميع عملاء الحكومة الخمسة الذين حُكم عليهم سابقاً بالإعدام بسبب أدوارهم إلى السجن لمدة أقصاها 20 عاماً. وتم تأييد الأحكام التي صدرت بحق ثلاثة متهمين آخرين بالسجن من سبع إلى عشر سنوات. جاء حكم المحكمة بعد أن أعلن أبناء خاشقجي في مايو / أيار أنهم سيمارسون حقهم في العفو عن الأشخاص الخمسة الذين حُكم عليهم بالإعدام. في 7 سبتمبر / أيلول، وصف مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً الأحكام بأنها "استهزاء بالعدالة" وصرح بأن المسؤولين رفيعي المستوى "الذين خططوا ونفذوا إعدام جمال خاشقجي قد حصلوا على حريثم منذ البداية".

الغى مرسوم ملكي في أبريل / نيسان أحکام الإعدام التقديرية (التعزير) للجرائم التي ارتكبها قصر. (قانون الأحداث لعام 2018 يحدد السن القانوني لمرحلة البلوغ بـ 18 عاماً بناءً على التقويم الهجري). إلا أن المجرمين القصر، الذين أدينوا في جرائم تتطوي على القصاص، وهي فئة من الجرائم التي تشمل أنواعاً مختلفة من القتل، أو جرائم الحدود، وهيجرائم التي تتطوي على عقوبات محددة بموجب تفسير البلاد للشريعة الإسلامية، قد لا يزالون يواجهون عقوبة الإعدام، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. كما حدد المرسوم الملكي عقوبة السجن للقصر بـ 10 سنوات.

في 8 أبريل / نيسان، وفقاً للمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، نفذت السلطات الحكومية في منطقة الباحة حكماً بالإعدام بموجب القصاص بحق عبد المحسن الغامدي، المتهم بالقتل العمد عندما كان طفلاً. ذكر أن الغامدي قد اعتقل في 2012 وعمره 15 عاماً بعد أن أطلق النار على أحد رفاته بالمدرسة الثانوية وأرداه قتيلاً.

في 26 أغسطس / آب، أعلنت هيئة حقوق الإنسان الحكومية أن مكتب النائب العام أمر بمراجعة أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة نشطاء شيعة، وهم عبد الله الزاهر، وداود المرهون، وعلي النمر، الذين كانوا قُسراً عند اعتقالهم. وأشار البيان إلى أن أمر المراجعة جاء تنفيذاً للمرسوم الملكي الصادر في أبريل / نيسان، وتم تطبيقه بأثر رجعي.

في نوفمبر / تشرين الثاني، حكم قاضٍ في المحكمة الجزائية المتخصصة بإلغاء عقوبة الإعدام الصادرة بحق المرهون والزاهر، وحكم عليهما بالسجن لمدة 10 سنوات. كان الزاهر والمرهون يبلغان من العمر 16 و17 عاماً على التوالي عند اعتقالهما في عام 2012. وكان قد تم توجيه تهم إلى كليهما تتعلق بمشاركةهما في احتجاجات مناهضة للحكومة.

وطلت قضية النمر قيد المراجعة حتى ديسمبر/كانون الأول. تم اعتقال النمر في عام 2012 وحكم عليه بالإعدام في عام 2014 لجرائم يُزعم أنه ارتكبها عندما كان عمره 17 عاماً. كانت قد وجهت إليه تهمة النظاهر ومساعدة الهاربين وتحريضهم، والاعتداء على سيارات الأمن، وجرائم عنف مختلفة. أفادت منظمات حقوق الإنسان بوجود مخاوف تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بالحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة لقضيته. النمر هو ابن أخ رجل الدين الشيعي نمر النمر الذي أُعدم في عام 2016.

لم تكن هناك أيضاً معلومات مستجدة بحلول نهاية العام عما إذا كان المرسوم الملكي الصادر في أبريل/نيسان سيتم تطبيقه بأثر رجعي في قضية حكم الإعدام بحق مصطفى آل درويش لتورطه كقاصر في الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عام 2012. في 26 فبراير/شباط، زعمت "ناشط قطيفي"، وهي جماعة ناشطة شيعية، أن المحكمة العليا أيدت عقوبة إعدام آل درويش.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أعربت منظمة ريبيريف الحقوقية عن قلقها بشأن 10 قاصرين ما زالوا يتذمرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، بمن فيهم محمد الفرج. وذكرت المنظمة أن النيابة العامة ما زالت تطالب بعقوبة الإعدام في محكمة الفرج، الذي تم القبض عليه في عام 2017 بجرائم تتعلق بالاحتجاج عندما كان في الخامسة عشرة من عمره.

في فبراير/شباط أصدرت محكمة حكماً نهائياً بتخفيف عقوبة مرتجى قريريص من السجن لمدة 12 عاماً التي صدرت بحقه في يونيو/حزيران 2019 إلى السجن لمدة ثمانية سنوات، يتبعها حظر السفر لمدة مماثلة، وذلك وفقاً لمنظمة القسط لدعم حقوق الإنسان. ووفقاً لجماعات حقوقية منها منظمة العفو الدولية، فقد اعتقل قريريص في عام 2014 بسبب سلسلة من الجرائم التي ارتكبها عندما كان بين 10 و13 عاماً وكانت النيابة العامة قد طالبت بعقوبة الإعدام في قضيته.

وقدت هجمات إرهابية في البلاد خلال العام. واستمر الحوثيون المدعومون من إيران في استهداف المدنيين السعوديين والبنية التحتية بالصواريخ وأنظمة الطائرات بدون طيار التي انطلقت من اليمن. لم تحدث إصابات وسط المدنيين خلال العام.

أفادت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام ومنظمات إنسانية وغيرها من المنظمات الدولية بما وصفته بأنه استخدام غير مناسب للقوة من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن، بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية، وميليشيات الحوثي، ومقاتلون آخرون. وخلص فريق الخبراء إلى أن أربع غارات جوية شنها التحالف بقيادة السعودية بين يونيو/حزيران 2019 ويוניوب/حزيران 2020 قد نفذت دون إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة لحماية المدنيين والأهداف المدنية.

وثق تقرير للأمم المتحدة صدر في يونيو/حزيران 395 حالة قتل و1052 حالة تشويه لأطفال في اليمن بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2019، منها 222 إصابة تُسبّب إلى التحالف بقيادة السعودية. أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن هذا يمثل "انخفاضاً مستمراً وكبيراً في القتل والتشويه بسبب الضربات الجوية"، وشطب التحالف الذي تقوده السعودية من قائمة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. (يرجى مراجعة التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان في اليمن).

## ب. الارتفاع

وردت تقارير عن حالات اختفاء أشخاص نفذتها سلطات حكومية أو تم تنفيذها نيابة عنها.

وذكر أن السلطات احتجزت في مارس/آذار أربعة من كبار الأمراء هم: الأمير أحمد بن عبد العزيز، الأخ الشقيق للملك سلمان، وابنه؛ الأمير نايف بن أحمد، رئيس سابق للاستخبارات العسكرية؛ الأمير محمد بن نايف، ولد العهد السابق ووزير الداخلية، وأخوه الأصغر؛ الأمير نواف بن نايف. لم تعلن الحكومة عن عمليات الاحتجاز، ولكن وكالة روترز ذكرت أن الأمراء كانوا متهمين "بإجراء اتصالات مع قوى أجنبية للقيام بانقلاب". وذكرت صحيفة ولو ستريت جورنال أن قوات الأمن احتجزت في ذات الوقت العشرات من مسؤولي وزارة الداخلية وكبار ضباط الجيش وأخرين يشتبه في دعمهم لمحاولة الانقلاب المزعومة. في أغسطس / آب، قال محامون يمثلون الأمير محمد بن نايف إنهم قلقون بشكل متزايد بشأن سلامته، زاعمين أن مكان وجوده ظل مجهولاً بعد خمسة أشهر من احتجازه، وذكروا أنه لم يُسمح له بزيارات من طبيبه الخاص. وذكر محامو الأمير نواف بأنه قد أطلق سراحه في أغسطس/آب، لكن لم تتوفر معلومات جديدة بشأن الثلاثة الآخرين بحلول نهاية العام.

وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، اعتقلت السلطات في 16 مارس/آذار عمر الجبري، 21 عاماً، وسارة الجبري، 20 عاماً، في الرياض واحتجزتهما بمعزل عن العالم الخارجي. وهما ابنا المسؤول السابق في الاستخبارات سعد الجibri الذي يعيش في المنفى في كندا منذ عام 2017. ذكرت منظمة سجناء الرأي أن الجلسة الأولى لمحاكمة عمر وسارة عُقدت في 10 سبتمبر / أيلول. وقد ظل كلاهما في الحجز بحلول نهاية العام.

وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، أفادت تقارير أن السلطات احتجزت في 27 مارس/آذار الأمير فيصل بن عبد الله آل سعود، نجل الملك الراحل عبد الله والرئيس السابق لجمعية الهلال الأحمر السعودي، وأبنته منذ ذلك الحين بمعزل عن العالم الخارجي ورفضت الكشف عن مكان وجوده. كانت السلطات قد احتجزت في وقت سابق الأمير فيصل أثناء حملة ضد الفساد أطلقها في سبتمبر/Aيلول 2017.

في 5 مارس/آذار، اتصل فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعنى بالاحتجاز التعسفي بوزارة الخارجية للحث على إطلاق سراح الأميرة بسمة بنت سعود، 56 عاماً، ابنة الملك الراحل سعود. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، في 15 أبريل / نيسان، أصدر حساب موثق على توينتر مملوك للأميرة بسمة سلسلة تغريدات تفيد بأنها هي وابنتها سهود الشريف محتجزان دون تهمة في سجن الحائر بالرياض وأن صحتها آخذة في التدهور. ويبدو أن التغريدات اختفت بعد عدة ساعات. في 5 مايو/أيار، ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس) أن أفراد أسرتها لم يتلقوا أية معلومات إضافية عن سلامتها أو وضعها. ووفقاً للمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، أفاد أن [لجنة] الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعثت في 6 أبريل/نيسان برسالة إلى الحكومة تزعم فيها أن السلطات منعت الأميرة بسمة وابنتها من السفر للحصول على رعاية طبية لحالة ابنتها الصحية، وأنه تم احتجازهما لاحقاً بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر تقريباً، وأنهما محتجزان في سجن الحائر بالرياض دون تهمة.

في 17 مايو/أيار، اعتقل ضباط في رئاسة أمن الدولة الناشطة على الإنترنت أمانى الزين في جدة، وقد ظل مكان وجودها مجهولاً، وفقاً لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ومنظمة سجناء الرأي.

أضافت هذه المنظمات أن أمانى الزين اعتقلت بعد أن أشارت على ما يبدو إلى ولد العهد الأمير محمد بن

سلمان بـ "أبو منشار"، أثناء محادثة فيديو حية مع الناشط المصري وائل غنيم في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

في 28 يونيو/حزيران، دعت منظمة الحقوق والحريات ومقرها جنيف الحكومة إلى الكشف عن مصير خمسة يمنيين قالت إنهم محتجزون في سجونها. في 10 يونيو/حزيران، أكدت منظمة سجناء الرأي أن الشيخ عبد العزيز الزبيري، عضو التجمع اليمني للإصلاح أو حزب الإصلاح، محتجز في السعودية منذ 20 مايو/أيار لمشاركته في اجتماع عبر الإنترنت استضافه طلاب يمنيون في تركيا.

في فبراير/شباط، سمح لعامل الإغاثة الإنسانية المختفي عبد الرحمن السدحان بالاتصال بأسرته في مكالمة وجيدة ذكر فيها إنه محتجز في سجن الحائر. ولم تسمع عائلته عنه منذ ذلك الحين.

#### **ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

يحظر القانون التعذيب ويجعل الضباط المسؤولين عن التحقيقات الجنائية مسؤولين عن أي انتهاك للسلطة تحظر الشريعة، وفقاً لتفسيرها المعتمد في البلاد، القضاة من قبول اعترافات انتزعت تحت التعذيب. وينص القانون التشريعي على أنه لا يجوز للمحققين العموميين إخضاع المتهمين لإجراءات قسرية للتأثير على شهادتهم.

أشارت منظمات حقوق الإنسان، والأمم المتحدة، وأطراف ثالثة مستقلة إلى العديد من التقارير عن التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين على أيدي عناصر تطبيق القانون. وزعمت منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان أن السلطات استمرت في استخدام التعذيب في السجون وغرف الاستجواب. قيمت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته في فبراير / شباط أن أحد أكثر إخفاقات المحكمة الجزائية المتخصصة في المحاكمات كان "اعتمادها المطلق على" الاعترافات "المشوبة بالتعذيب". وزعمت أن ما لا يقل عن 20 رجلاً شيعياً من حوكموا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة حُكُم عليهم بالإعدام على أساس اعترافات انتزعت تحت التعذيب منذ عام 2016، وأعدم 17 منهم بالفعل. وزعم معتقلون سابقون في مراقب تدبرها المباحث أن الانتهاكات شملت الضرب والحرمان من النوم والحبس الانفرادي لفترات طويلة للمحتجزين غير العنيفين.

في 11 مايو/أيار، أرسل سبعة مقررین خاصین تابعین للأمم المتحدة رسالة إلى الحكومة بشأن رجل الدين الشيعي الشيخ محمد حسن الحبيب والراهق الشيعي مرتجي قريريص (انظر القسم 1.أ)، أعربوا فيها عن قلقهم من استخدام التعذيب وسوء المعاملة لانتزاع الاعترافات وأدلة تجريم محتملة.

في 11 يوليو/تموز، ذكرت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن الحكومة ما زالت تحتجز 49 ناشطة، من بينهن عدد من المدافعتات عن حقوق الإنسان، وزعمت أنهن تعرضن للتعذيب وسوء المعاملة.

في 13 أغسطس / آب، زعمت منظمة الحقوق والحريات في صحيفة ميدل إيست مونيتور أن سلطات سجن جيزان أخضعت مئات المعتقلين اليمنيين للتعذيب وسوء المعاملة. وذكرت أن محتجزين يمنيين سابقين زعموا أن مسؤولي السجن عرضوهم للتعذيب الشديد بما في ذلك الصعق بالكهرباء والصلب والاحتجاز في الحبس الانفرادي لفترات طويلة والحرمان من الرعاية الصحية والحرمان من الاتصالات الخارجية، بما في ذلك الاتصال بمحامين والأسرة. ووفقاً للمنظمة، توفي محتجز واحد على الأقل.

ادعى مسؤولون من وزارة الداخلية، ومكتب النائب العام، وهيئة حقوق الإنسان المسؤولة عن التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى للتحقيق والرد على انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة (انظر القسم 5)، أن القواعد التي تحظر التعذيب تمنع حدوث مثل هذه الممارسات في نظام العقوبات. وذكرت وزارة الداخلية أنها ثبّتت كاميرات مراقبة لتسجيل استجوابات المشتبه بهم في بعض مكاتب التحقيقات الجنائية ومرافق الشرطة والسجون التي يُزعم أن مثل هذه التحقيقات قد حدثت فيها.

ما زالت المحاكم تصدر أحكاماً على الأفراد بالعقوبة البدنية، لكن في أبريل / نيسان أمرت المحكمة العليا جميع المحاكم بإنهاء الجلد كعقوبة جنائية تقديرية (تعزير) واستبدلها بأحكام بالسجن أو غرامات أو مزيج من الاثنين معاً. مازال من الممكن تضمين الجلد في الأحكام الصادرة على ثلاث جرائم حدية: السكر، والمارسة الجنسية بين غير المتزوجين، والاتهامات الباطلة بالزنا. ذكرت المحكمة العليا أن الإصلاح كان يهدف إلى "جعل المملكة متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضد العقوبة البدنية".

كان الإفلات من العقاب مشكلة في قوات الأمن. وتشير الحملة المستمرة على الفساد، بما في ذلك التحقيق مع أفراد الأجهزة الأمنية، والإصلاح المعلن للنظام القانوني إلى الجهود المبذولة للتصدی للإفلات من العقاب.

### **الأوضاع في السجون ومرافق الاعتقال**

تبينت أوضاع السجون ومرافق الاحتجاز وكان بعضها غير مستوف للمعايير الدولية. وشملت المشاكل المبلغ عنها الاكتظاظ الشديد وظروف غير ملائمة.

**الأوضاع المادية:** وفقاً للمعلومات المتوفرة، شكل الأحداث أقل من 1 بالمائة من نسبة المحتجزين وتم وضعهم في مرفاق منفصلة عن البالغين.

وقد وضعت السلطات المحتجزين قبل المحاكمة مع المسجونين المدنيين. وفصلت بين المتهمنين المشتبه بهم أو المدنيين بجرائم إرهابية وعامة النزلاء، ولكن تم احتجازهم في مرافق مماثلة. ادعى ناشطون قيام السلطات في بعض الأحيان باحتجاز الأفراد في نفس الزنزانات مع ذوي الإعاقات العقلية كنوع من العقاب، وأشاروا إلى قيام السلطات بإساءة معاملة المعوقين.

كانت السلطات تفرق بين السجناء العنيفين وغير العنيفين، وكانت تقوم أحياناً بالعفو عن غير العنيفين لتقليل عدد السجناء. كان السجناء الشيعة في بعض الحالات يُحتجزون في أجنحة منفصلة من السجون، وورد أنهم واجهوا ظروفاً أسوأ من تلك التي واجهها السنة.

اشترط على بعض السجناء المدنيين بتهم تتعلق بالإرهاب المشاركة في برامج إعادة التأهيل التي ترعاها الحكومة قبل النظر في الإفراج عنهم.

في تقرير في 7 يونيو / حزيران، نقلت صحيفة الغارديان عن جماعات حقوقية قولها إن سجن الحائر في الرياض يقترب اسمه منذ فترة طويلة بالاعتداء البدني. وزعم أحد ممثلي منظمة القسط أن الجزء الجنائي العام في سجن الحائر شديد الاكتظاظ ويعاني من سوء المرافق الصحية، وأن الحرمان من العلاج الطبي ونقل السجناء السياسيين مؤقتاً إلى الجزء الجنائي العام الشديد الاكتظاظ يُستخدمان كنوع من العقوبة.

في 26 مارس/آذار، أعلن مجلس حقوق الإنسان أن السلطات أفرجت عن 250 محتجزاً أجنبياً بتهم غير عنيفة تتعلق بالهجرة والإقامة في إطار الجهود المبذولة لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19.

في 24 أبريل/نيسان، توفي المدافع عن حقوق الإنسان عبد الله الحامد في الحجز عن عمر يناهز 69 عاماً. أكدت منظمة سجناء الرأي، التي تتبع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في البلاد، أن وفاته كانت بسبب "الإهمال الصحي المعتمد" من قبل سلطات السجن. ووفقاً لمنظمتي القسط وهيومن رايتس ووتش، تدهورت صحة الحامد بعد أن أخرت السلطات إجراء عملية قلب ضرورية.

كما أفادت القسط وهيومن رايتس ووتش أن السلطات اتخذت خطوات لمنعه من مناقشة وضعه الصحي مع أسرته. كان الحامد، الشريك المؤسس لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (المعروف باسم حسم)، يقضي عقوبة بالسجن مدتها 11 عاماً بعد إدانته في 2013 بتهم تتعلق بنشاطه السياسي الإسلامي ودفاعه عن حقوق الإنسان. في 2 يونيو/حزيران، بعث خبراء الأمم المتحدة برسالة إلى الحكومة عبروا فيها عن قلقهم العميق بشأن وفاة الحامد في الحجز.

الادارة: تناوب على السجون ومراكز الاحتجاز العديد من السلطات القانونية. أدارت المديرية العامة للسجون حوالي 91 من مراكز الاحتجاز والسجون والمعتقلات، بينما أدارت المديرية العامة للمباحث حوالي 20 سجنًا إقليمياً ومراكز احتجاز للمسجونين لأسباب أمنية. يخول قانون الإجراءات الجنائية النيابة العامة سلطة إجراء زيارات رسمية للسجون ومرافق الاحتجاز "في المناطق الخاضعة للاختصاص القضائي لكل نيابة لضمان عدم سجن أي شخص أو احتجازه بصورة غير قانونية."

لم يكن هناك أمناء مظالم لتسجيل شكاوى السجناء أو التحقيق فيها، رغم أنه كان بإمكان السجناء، وقد قاموا بذلك بالفعل، تقديم الشكاوى إلى هيئة حقوق الإنسان التي لها مكاتب في عدد من السجون، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة متابعة شبه حكومية. ينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يحق لأي سجين أو محتجز أن يقدم، في أي وقت، شكوى خطية أو شفهية إلى ضابط السجن أو مركز الاحتجاز ويطلب منه إحالة الشكوى إلى أحد أعضاء مكتب التحقيقات والادعاء العام [سابقاً] [والذي أعيدت تسميته فأصبح يعرف بـ مكتب النائب العام]. إلا أنه كان يُشترط على النزلاء الحصول على موافقة سلطات السجن لتقديم الشكاوى إلى مكتب هيئة حقوق الإنسان. لا يكفل القانون الحق في تقديم شكاوى مباشرة إلى السلطات القضائية. ولم تتوفر معلومات حول ما إذا كان السجناء قادرين على تقديم شكاوى إلى سلطات السجون أو النيابة العامة دون رقابة، أو ما إذا كانت السلطات قد ردت أو تصرفت بناء على الشكاوى المرفوعة.

في 13 يناير/كانون الثاني، أطلقت النيابة العامة خدمة "معكم"، وهي خدمة إلكترونية تتبع للمواطنين والمقيمين تقديم الشكاوى في حالة حدوث أي انتهاك لحقوق المحتجزين. وصرح وكيل النيابة العامة المساعد للرقابة على السجون وتنفيذ الأحكام عبد الله بن ناصر المقبل، أن "النيابة العامة ستتابع القضية، وتذهب إلى مكان احتجاز الموقوف، وتجري التحقيقات الالزمة، وتأمر بالإفراج عنه إذا وجدت مخالفات في اعتقاله، وتتخذ الإجراءات الالزمة بحق مرتكب الاعتقال غير القانوني". ولم تتوفر معلومات حديثة بشأن تطبيق هذا النظام بحلول نهاية العام.

كانت سجلات السجون الخاصة بملفات السجناء غير كافية، ووردت تقارير بأن السلطات احتجزت السجناء حتى بعد استكمالهم لمدة عقوبهم.

وفر الموقع الإلكتروني "نافذة" الذي تديره وزارة الداخلية للمحتجزين وأقاربهم إمكانية الاطلاع على قاعدة البيانات التي تحتوي على معلومات عن الوضع القانوني للمحتجزين، بما في ذلك أية معلومات عن مواعيد المحاكمات مقررة. وقال نشطاء إن الموقع لم يقدم معلومات عن جميع المعتقلين.

سمحت السلطات عموماً للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء مرتين في الأسبوع، على الرغم من أن بعض السجون كانت تقتصر على الزيارة مرة واحدة أو مرتين في الشهر. عادة ما كان يُسمح للسجناء بمكالمة هاتفية واحدة على الأقل في الأسبوع. وذكرت تقارير بأن مسؤولي السجن أو الأمن أو تطبيق القانون لم يعترفوا بهذا الامتياز في بعض الحالات، وغالباً خلال التحقيقات. يمكن لعائلات المعتقلين الوصول إلى موقع "نافذة" الإلكتروني للحصول على طلبات لزيارة السجن، والخروج المؤقت من السجن (تم الموافقة عليهما بشكل عام خلال فترة الأعياد بعد انتهاء شهر رمضان)، والإفراج بكفالة (عن المحتجزين قبل المحاكمة). ذكر بعض أفراد عائلات الأشخاص المحتجزين قيد التحقيق إن الزيارات العائلية عادة ما لم يتم السماح بها، بينما قال آخرون إن الزيارات أو المكالمات المسموحة كانت قصيرة للغاية (أقل من خمس دقائق). أفادت تقارير أن السلطات في بعض الأحيان حرمت بعض المحتجزين من إجراء مكالمات أسبوعية لمدة أشهر. واشتكى بعض أفراد عائلات السجناء من أن السلطات ألغت زيارات مؤرقة مع الأقارب دون سبب. وذكرت جماعات حقوق الإنسان أنه منذ مارس/آذار تم تعليق الزيارات الشخصية في السجون نظراً للقيود المفروضة بسبب كوفيد-19.

سمحت السلطات بشكل عام للمحتجزين والسجناء المسلمين بأداء الشعائر الدينية مثل الصلاة.

الرقابة المستقلة: وفقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، لم يُسمح للمؤسسات المستقلة بإجراء زيارات مفاجئة منتظمة إلى أماكن الاحتجاز. سمحت الحكومة خلال العام لبعض الدبلوماسيين الأجانب بدخول مقيد إلى بعض مرافق السجون في القضايا التي لا صلة لها بالأمور القضائية. وفي عدد محدود من الحالات، سُمح لدبلوماسيين أجانب بزيارات فصلية لأشخاص محتجزين؛ إلا أن تلك الزيارات تمت في مركز منفصل للزوار حيث قد تختلف الظروف عن تلك التي في داخل المرافق التي يوجد فيها السجناء.

كما سمحت الحكومة لهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية للحكومة لحقوق الإنسان بمراقبة أوضاع السجون. وذكرت المنظمات بأنها قامت بزيارة السجون في شتى أنحاء البلاد ورفعت تقارير عن أوضاع السجون. في 9 يوليو/تموز، ذكرت وسائل إعلام محلية أن هيئة حقوق الإنسان أجرت زيارة 2094 للسجون خلال السنة المالية 2019-2020، بما في ذلك زيارات إلى السجون العامة وسجون الأمن ومراكز الاحتجاز المختلفة، فضلاً عن "مراكز المراقبة الاجتماعية" ومؤسسات رعاية الفتيات.

التحسينات: في 7 أبريل/نيسان، أمر الملك سلمان بالتعليق المؤقت لتنفيذ الأحكام النهائية والأوامر القضائية المتعلقة بسجن المدينين المتورطين في قضايا متعلقة بالحقوق الخاصة، في محاولة لتقليل عدد نزلاء السجون والحد من انتشار كوفيد-19. كما أمر بالإفراج الفوري والمؤقت عن السجناء الذين يقضون عقوبة بالسجن بسبب إدانات تتعلق بالديون.

#### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

ينص القانون على أنه لا يجوز لأي كيان تقييد تصرفات شخص أو حبسه، إلا بموجب أحكام القانون. ينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز للسلطات احتجاز أي شخص لأكثر من 24 ساعة، لكن وزارة الداخلية ورئيسة أمن الدولة، اللتين تتبع لهما غالبية القوات التي تتمتع بصلاحيات الاعتقال، تمتلك سلطة واسعة لاعتقال واحتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى دون إشراف قضائي أو إبلاغ المعتقلين بالتهم أو السماح لهم بالاتصال بشكل فعلي بمحامي أو العائلة.

### إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

في 11 مايو/أيار، أنشأ مجلس الوزراء نظاماً جديداً للنيابة العامة وعدل المادة 112 من قانون الإجراءات الجنائية، مما يمنح النيابة العامة "سلطات كاملة ومستقلة" لتحديد الجرائم الكبرى التي تتطلب الاحتجاز، وذلك وفقاً لوسائل إعلام محلية. في 21 أغسطس/آب، أصدر النائب العام سعود المعجب قائمة بـ 25 جريمة كبرى تستدعي الاعتقال والاحتجاز على ذمة المحاكمة، بما في ذلك أنواع من الجرائم الحدودية والفساد والقتل والجرائم ضد الأمن القومي، من بين جرائم أخرى.

ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، "لا يجوز القبض على أي شخص، أو احتجازه، أو حبسه إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، ولأي شخص متهم الحق في طلب مساعدة قانونية من محام أو ممثل للدفاع عنه خلال مراحل التحقيق والمحاكمة". ويحق للسلطات، بمقتضى القانون، استدعاء أي شخص للتحقيق، ويجوز إصدار أمر بالتوقيف بناءً على أدلة. وفي الممارسة العملية، كثيراً ما لم تستخدم السلطات مذكرات التوقيف ولم تكن تلك المذكرات مطلوبة بموجب القانون في كل القضايا.

ويتطلب القانون قيام السلطات بتوجيه الاتهام خلال 72 ساعة من الاعتقال أو التوقيف وعقد محاكمة في غضون ستة شهور، وهذا يعتمد على الاستثناءات المحددة في التعديلات الخاصة بقانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة الإرهاب (أنظر القسم 2.أ). ولا يجوز للسلطات، من الناحية القانونية، احتجاز الشخص المعتقل لأكثر من 24 ساعة، إلا بناء على أمر خطى من محقق عام. وذكرت التقارير بأن السلطات لم تتقيد في كثير من الأحيان بهذه الضمانات القانونية، كما أنه لم يكن هناك اشتراط لاطلاع المشتبه بهم على حقوقهم.

يحدد القانون الإجراءات المطلوبة لتمديد فترة احتجاز المتهم لمدة أطول من فترة الخمسة أيام الأولية. يمكن للسلطات الموافقة على الاعتقالات لمدة تزيد على ستة أشهر "في الظروف الاستثنائية"، مما يسمح للسلطات فعلياً باحتجاز الأشخاص الذين بانتظار المحاكمة إلى أجل غير مسمى في القضايا المتعلقة بالإرهاب أو "المساس بأمن الدولة". هناك نظام كفالة معنوم به في التهم الجنائية الأقل خطورة. يجوز للنيابة العامة أن تأمر باحتجاز أي شخص متهم بارتكاب جريمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لمدة تصل إلى 30 يوماً، قابلة التجديد حتى 12 شهراً، وفي قضايا أمن الدولة لمدة تصل إلى 24 شهراً بموافقة القاضي.

بموجب القانون، يحق للمتهمين في أي من الجرائم الوارد ذكرها في القانون توكيل محامٍ للدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة "في غضون فترة كافية من الوقت تقررها هيئة التحقيق". في القضايا المتعلقة بالإرهاب أو أنهم تتصل بأمن الدولة، لم يتمتع المحتجزون بصفة عامة بحق الحصول على محامٍ يختارونه. وفترت الحكومة محامين للمدعى عليهم الذين يتقدمون بطلب رسمي إلى وزارة العدل للحصول على محامٍ تعينه المحكمة وأن يثبتوا عدم قدرتهم على دفع تكاليف التمثيل القانوني.

وردت تقارير تفيد بأن السلطات لم تسمح دوماً لمحامي الدفاع بالوصول إلى المحتجزين الذين كانوا يخضعون للتحقيق في فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأشارت السلطات إلى أنه يمكن احتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 12 شهراً رهن التحقيق دون السماح له بالاستعانة بمحام إذا سمحت النيابة بذلك. تبدأ الإجراءات القضائية بعد أن تجري السلطات تحقيقاً كاملاً.

واصل الملك ممارسة التقليد المتبعة في تخفيف بعض الأحكام القضائية. فمراسيم العفو الملكي قد تلغي أحياناً الحكم بالإدانة وفي بعض الحالات قامت بتخفيف أو إلغاء العقاب البدني. ويجوز إضافة ما تبقى من الحكم إلى حكم جديد إذا ارتكب السجين الذي صدر عفو عنه جريمة بعد إطلاق سراحه.

خففت السلطات الأحكام الصادرة بحق بعض الذين حكم عليهم بالسجن. يسمح قانون مكافحة الإرهاب للنيابة العامة بوقف إجراءات الملاحقة القضائية ضد الشخص المتهم الذي يتعاون مع المحققين أو يساعد على إحباط هجوم إرهابي مخطط له. يفوض القانون رئيسة أمن الدولة إطلاق سراح الأفراد الذين تمت إدانتهم فعلاً في مثل هذه القضايا.

**الاعتقال التعسفي:** تلقت جماعات حقوقية تقارير من عائلات تزعم أن السلطات احتجزت أقاربهم بشكل تعسفي أو دون إخطار بالتهم الموجهة إليهم.

احتُجزت السلطات خلال العام، دون توجيه تهم، مشتبهين في قضايا أمنية، وهم أشخاص انتقدوا الحكومة علناً، ورجال دين شيعة، وأفراد على صلة بنشطاء حقوقين، وأشخاص متهمون بانتهاك المعايير الدينية.

في 4 سبتمبر / أيلول، ذكرت منظمة سجناء الرأي أن المحكمة الجزائية المتخصصة حكمت على ستة أكاديميين وصحفيين اعتُقلوا في عام 2017، من بينهم عبد الله المالكي، وفهد السندي، وخالد العجمي، وأحمد الصويان، وإبراهيم الحراثي، ويُوسف القاسم، بأحكام بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى سبع سنوات. قال الناشط الحقوقى السعودى يحيى العسيري إن الرجال احتجزوا بشكل تعسفي وأن إدانتهم تستند إلى تغريدات فقط.

**الاحتجاز قبل المحاكمة:** في أغسطس / آب، قدمت منظمة القسط ومنظمة مَنَّا لحقوق الإنسان ومقرها جنيف شكوى إلى فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعنى بالاحتجاز التعسفي، وإلى [لجنة] الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، بشأن الاحتجاز "التعسفي" للأمير سلمان بن عبد العزيز بن سلمان وأبيه. في عام 2018، اعتُقل الأمير سلمان مع 11 أميراً آخر بعد أن نظموها ما وصفته النيابة العامة "اعتصاماً" في قصر ملكي في الرياض لمطالبة الدولة بمواصلة دفع فواتير الكهرباء والمياه الخاصة بهم. وذكرت مصادر لوكالات فرنس برس أنه لم يتم استجواب الأمير وأبيه أو توجيه أي اتهامات لهما منذ اعتقالهما قبل أكثر من عامين ونصف.

وكان الاعتقال بمُعذل عن العالم الخارجي مشكلة أيضاً (انظر القسم 1. ب). أفادت تقارير أن السلطات لم تحترم دوماً حق المعتقلين في الاتصال بأفراد عائلاتهم عقب الاعتقال، ويسمح قانون مكافحة الإرهاب لهيئة التحقيق بإبقاء المدعى عليه رهن الاحتجاز لمدة تصل إلى 90 يوماً دون السماح له بالاتصال بأفراد عائلته أو محاميه، (ويجوز للمحكمة الجزائية المتخصصة تمديد هذه القيود إلى ما بعد هذه الفترة). وفي بعض الأحيان ظل سجناء الأمن وبعض الأنواع الأخرى من السجناء في حبس انفرادي لفترات طويلة قبل حصول

أفراد عائلاتهم أو زملائهم على معلومات عن أماكن توادهم، خصوصاً أولئك المحتجزون في مراكز الاعتقال التي تديرها المباحث.

في 6 سبتمبر / أيلول، ذكرت هيومن رايتس ووتش أن السلطات منعت بعض المعتقلين البارزين، بمن فيهم ولد العهد السابق محمد بن نايف والباحث المسلم سلمان العودة، من الاتصال بأفراد عائلتهم ومحاميهم لمدة أشهر. بعد قرابة ثلاثة أشهر في الحبس الانفرادي، وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، قال أقارب الناشطة في مجال حقوق المرأة لجين الهنلول إن السلطات سمحت لوالديها بزيارتها في 31 أغسطس / آب، بعد إضرابها عن الطعام لمدة ستة أيام. وقد بدأت إضراباً آخر عن الطعام في 26 أكتوبر / تشرين الأول احتجاجاً على ظروف السجن (انظر القسم 1. هـ، السجناء والمحتجزان السياسيون).

**قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز:** بموجب القانون، لا يحق للمحتجزين الطعن في قانونية اعتقالهم أمام المحكمة. وفي حالة الاحتجاز غير المشروع، ينص قانون الإجراءات الجنائية، وكذلك أحكام قانون مكافحة الإرهاب، على الحق في التعويض إذا ثبت أن المعتقلين قد احتجزوا بصورة غير قانونية.

#### هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص النظام الأساسي على أن القضاة مستقلون، لا يخضعون لأية سلطة غير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. ومع ذلك، لم يكن الجهاز القضائي، والنيابة العامة، ورئيسة أمن الدولة كيانات مستقلة، حيث كان مطلوباً منها تنسيق قراراتها مع السلطات التنفيذية، وحيث يتولى الملك وولي العهد التحكيم. ورغم أن الادعاءات العامة بخصوص التدخل في استقلال القضاء كانت نادرة، ذكرت تقارير أن القضاة كان خاضعاً للتأثير، وبصفة خاصة في القضايا التي كان البت فيها يتم عن طريق هيئات قضائية متخصصة مثل المحكمة الجزائية المتخصصة، والتي نادراً ما برأت المشتبه فيهم. أفاد ناشطو حقوق الإنسان بأن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة تلقوا تعليمات ضمنية لإصدار أحكام قضائية صارمة ضد العناصر الناشطة المعنية بحقوق الإنسان، ودعاة الإصلاح، والإعلاميين، والمعارضين الذين لم يشاركو في أنشطة إرهابية. كما أفاد نشطاء بأن الهيئات القضائية/النيابة العامة قد تجاهلت الشكاوى المتعلقة بالإجراءات القانونية، بما في ذلك عدم اتصال المحامين بموكلיהם في المراحل الحرجة من الإجراءات القضائية، ولا سيما خلال مرحلة ما قبل المحاكمة / التحقيق.

ظلت قدرة النساء على ممارسة المحاماة محدودة. ولم توجد أية نساء في المحكمة العليا أو المجلس الأعلى للقضاء ولا تشغله أية امرأة منصب قاض أو نائب عام. في 17 يونيو / حزيران، رفض مجلس الشورى مقترحاً لدراسة تعيين قاضيات في محاكم الأحوال الشخصية. ومع ذلك، في أغسطس 2019، أعلنت النيابة العامة عن تعيين 50 امرأة كمحققات في النيابة العامة، وهي المرة الأولى التي تتولى فيها النساء هذا المنصب. في 4 يونيو / حزيران، عينت النيابة العامة 53 امرأة إضافية كمحققات في النيابة العامة.

يمكن للمدعى عليهم عليهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم. ويطلب القانون من محكمة الاستئناف المكونة من خمسة قضاة تأكيد عقوبة الإعدام، والتي يتعين تأكيدها بالإجماع من قبل هيئة مؤلفة من خمسة قضاة في المحكمة العليا. يجوز لمحاكم الاستئناف أن توصي بتغيير العقوبة، بما في ذلك تشديد العقوبة المخففة (حتى عقوبة الإعدام)، إذا أدانت المحكمة الابتدائية المدعى عليه بجريمة يُسمح فيها بعقوبة الإعدام.

للداعي عليهم الحق بموجب القانون في طلب تخفيف عقوبة الإعدام عن بعض الجرائم وقد يحصلون على عفو ملكي في ظل ظروف معينة (انظر القسم 1. د). في بعض الحالات المنصوص عليها (القصاص)، يجوز لعائلة المتوفى قبول تعويض من عائلة الشخص المدان بقتل غير مشروع، مما يجب المحكوم عليه بالإعدام.

في 6 فبراير / شباط، ذكرت منظمة العفو الدولية أن السلطات كانت تستخدم المحكمة الجزائية المتخصصة "لإسكات المعارضين بشكل منهج". اتهمت منظمة العفو الدولية المحكمة الجزائية المتخصصة باستخدام قوانين فضفاضة للغاية لمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية فيمحاكمات غير عادلة لإصدار أحكام بالسجن تصل إلى 30 عاماً بالإضافة إلى عقوبة الإعدام على المدافعين عن حقوق الإنسان والكتاب والاقتصاديين والصحفيين ورجال الدين والإصلاحيين والنشطاء السياسيين، لا سيما من الأقلية الشيعية. أكدت منظمة العفو الدولية أن "كل مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية المتخصصة ملوثة بانتهاكات حقوق الإنسان، من الحرمان من الاستعانة بمحام، إلى الاعتقال بمعزز عن العالم الخارجي، إلى الإدانات التي تستند فقط إلى ما تدعى "اعترافات" وهي مُنقرضة عن طريق التعذيب.

في 17 أبريل / نيسان، ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن 68 فلسطينياً وأردنياً قيد المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة صلاتهم بـ "منظمة إرهابية" لم تسمها، تعرضوا لمجموعة من الانتهاكات، بما في ذلك الاختفاء القسري والحبس الانفرادي طويلاً والأمد والتعذيب، وفقاً لأفراد أسرهم، وأن محکمthem أثارت مخاوف كبيرة بشأن الإجراءات القانونية الواجبة.

### إجراءات المحاكمة

في النظام القضائي، لم تكن هناك سوابق قضائية منشورة بشأن المسائل الجنائية، ولا قانون جنائي موحد، ولا قرينة البراءة، ولا مبدأ يقتضي مراعاة السوابق القضائية. استمرت وزارة العدل في توسيع مشروع بدأ في عام 2007 لتوزيع قرارات قضائية نموذجية لضمان المزيد من توحيد التطبيق القانوني، وقد نشرت الوزارة مؤخراً في أغسطس/آب 2019 قرارات قضائية على موقعها الشبكي. ينص القانون على أنه يتغير معاملة المتهمين معاملة متساوية وفقاً للشريعة الإسلامية. تصدر هيئة كبار العلماء، وهي كيان استشاري مستقل، الفتاوى التي توجه كيفية تفسير القضاة للشريعة.

في غياب قانون عقوبات رسمي ينص بالتفصيل على كيفية التعامل مع كافة الجرائم الجنائية والعقوبات، يقوم القضاة في المحاكم بتحديد الكثير من تلك العقوبات وفقاً لتقديراتهم للشريعة، والتي كانت تتفاوت حسب القاضي وملابسات القضية. ونظرًاً لتوفر القضاة على حرية كبيرة في عملية صنع القرار بناءً على السلطة التقديرية المخولة لهم، فقد تباينت الأحكام والإدانات على نطاق واسع من حالة إلى أخرى.

ومع ذلك، فإن العديد من القوانين تنص على شروط إصدار الحكم بالنسبة للجرائم التي تشمل الإرهاب، جرائم الإنترنت، والاتجار بالأشخاص، والعنف الأسري. أصدرت وزارة العدل في عام 2016 مجموعة من القرارات السابقة التي يمكن للقضاة أن يرجعوا إليها كنقطة مرجعية في اتخاذ القرارات وتحديد الأحكام.

لا يمكن لمحاكم الاستئناف بمفردها أن تبطل أحكام المحاكم الابتدائية؛ فصلاحياتها تقتصر على التأكيد على الأحكام أو إعادة القضايا إلى محكمة أعلى لتعديل تلك الأحكام. وحتى عندما لم يؤكّد القضاة الأحكام، قام قضاة الاستئناف في بعض الحالات بإعادة الحكم للقاضي الذي أصدره في الأصل. وهذا الإجراء جعل من

الصعب أحياناً على أطراف معينة الحصول على حكم مختلف عن الحكم الأصلي في القضايا التي تردد فيها القضاة في الاعتراف بخطأهم. ومع أنه يمكن للقضاة إسناد قراراتهم إلى أي من المذاهب الفقهية السننية الأربع، والممثلة جميعها في هيئة كبار العلماء، إلا أن المذهب الحنفي هو المذهب السائد ويشكل الأساس لقانون البلد والتفسيرات القانونية للشريعة. يستخدم المواطنون الشيعة فقههم للفصل في قضايا قوانين العائلة بين طرفين من الشيعة؛ إلا أنه يمكن لأي من الطرفين رفع الدعوى أمام محاكم الدولة التي تطبق التقاليد الشرعية السننية.

وفي حين ينص القانون بأن جلسات المحكمة يجب أن تكون علنية، يجوز إغلاق جلسات المحاكم وفقاً لتقدير القاضي. ونتيجة لذلك، كان الكثير من المحاكمات خلال العام محظوظات مغلقة. منذ عام 2018، منعت وزارة الخارجية البعثات الدبلوماسية الأجنبية من حضور إجراءات المحكمة في المحكمة الجزائية المتخصصة وكذلك المحاكمات المتعلقة بقضايا الأمن وحقوق الإنسان. سُمح للدبلوماسيين عموماً بحضور الإجراءات القنصلية لمواطنيهم.

اشتكى بعض أفراد عائلات السجناء من عدم السماح لهم وللمحامين بحضور المحاكمات أو إخبارهم بحالة إجراءات المحاكمة. وفي عدد من الحالات تم إخبار أفراد الأسرة قبل 24 ساعة فقط من موعد جلسة الاستماع في المحكمة الجزائية المتخصصة.

ووفقاً لوزارة العدل، فإنه يجوز للسلطات إغلاق المحاكمة بناء على حساسية القضية بالنسبة للأمن القومي، أو تأثيرها على سمعة المتهم، أو سلامته الشهود. حضر ممثلو هيئة حقوق الإنسان أحياناً المحاكمات في المحكمة الجزائية المتخصصة.

ووفقاً للقانون، يجب على السلطات أن توفر للمتهمين محامياً على نفقة الحكومة. في أغسطس / آب، ذكرت وزارة العدل بأن المدعى عليهم "يتمتعون بكلية الضمانات القضائية التي يحق لهم الحصول عليها، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحامين من اختيارهم للدفاع عنهم، بينما تدفع الوزارة أتعاب المحامي عندما لا يتمكن المتهم من تسديدها". رغم ناشطون أن الكثير من السجناء السياسيين لم يتمكنوا أو لم يُسمح لهم بتوكيل محامٍ أو التشاور مع محاميهم خلال المراحل الحرجة من إجراءات التحقيق والمحاكمة. وفي كثير من الأحيان لم يثق نشطاء حقوق الإنسان المحتجزون في المحاكم بتعيين محامين لهم بسبب مخاوف من أن يكون المحامي متحيزاً.

يكفل القانون للمتهمين حق حضور المحاكمة واستشارة محام أثناء المحاكمة. إلا أن قانون مكافحة الإرهاب يفرض النائب العام بالحد من حق المتهمين بالإرهاب في الحصول على تمثيل قانوني أثناء التحقيق "كلما تطلب مصالح التحقيق ذلك". لا يتتوفر حق الكشف عن الأدلة، ولا يمكن للمتهمين الاطلاع على ملفهم الخاص أو على محضر استجوابهم. للمدعى عليهم الحق في استدعاء واستجواب الشهود بموجب القانون.

لكن النشطاء أفادوا أن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة قد يقررون تقييد هذا الحق "المصلحة القضية". ينص القانون على أن المحقق المعين من قبل النيابة العامة يستجوب الشهود الذين دعاهم المدعى عليه خلال مرحلة التحقيق قبل بدء المحاكمة. كما يجوز للمحقق سمع شهادة شهود إضافيين يراها ضرورية لتحديد الواقع. ولا يحق للسلطات تعريض أي متهم لأية إجراءات قسرية أو إجباره على قسم اليمين. ويتعين على المحكمة إبلاغ الأشخاص الذين تمت إدانتهم بحقهم في استئناف الأحكام.

لا ينص القانون على الحق في عدم تجريم الذات.

ولا ينص القانون على توفير خدمات ترجمة فورية مجانية، ومع ذلك غالباً ما تم توفير تلك الخدمة في الممارسة العملية. ينص قانون الإجراءات الجنائية على "أنه يتبع على المحكمة طلب مساعدة المترجمين"، لكنه لا يلزم المحكمة القيام بذلك من لحظة اتهام المدعى عليه، كما لا ينص القانون على أن الدولة سوف تتحمل تكاليف هذه الخدمات.

في حين تطبق الشريعة حسب تفسير الحكومة على جميع المواطنين وغير المواطنين، إلا أن القانون والممارسات الفعلية تميز ضد النساء، وغير المواطنين، وال المسلمين السنة غير الممارسين [للتعميم الدينية]، وال المسلمين الشيعة، وأتباع الديانات الأخرى. في بعض الحالات، تعتبر شهادة المرأة مساوية لنصف شهادة الرجل. يتمتع القضاة بسلطة تقديرية لاستبعاد شهادة المسلمين السنة غير الملزمين بالتعاليم الدينية، أو المسلمين الشيعة، أو أتباع الديانات الأخرى، وقد ذكرت مصادر أن القضاة في بعض الأحيان تجاهلوا تماماً أو رفضوا سماع شهادات المسلمين الشيعة.

### **السجناء والمحتجزون السياسيون**

أكدت الحكومة أنه لم يكن هناك سجناء سياسيون، بما في ذلك محتجزون يزعم أنهم ظلوا رهن الاحتجاز المطول بدون توجيه لهم لهم، بينما زعم نشطاء محليون ومنظمات حقوق الإنسان أن هناك "المئات" أو "الآلاف" منهم. أشارت تقارير موثوقة من قبل جماعات المناصرة والصحافة إلى أن السلطات احتجزت أشخاصاً بسبب نشاط سلمي أو معارضة سياسية، بما في ذلك شخصيات دينية غير عنيفة ومدافعون عن حقوق المرأة ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأولئك الذين زعمت الحكومة أنهم نشروا تعليقات مسيئة أو مناهضة للحكومة على موقع التواصل الاجتماعي.

كان من المستحيل في الكثير من الحالات تحديد الأسس القانونية للحبس وما إذا كان الاحتجاز متمنياً مع المعايير والقواعد الدولية. قامت المحكمة الجزائية المتخصصة خلال العام بمحاكمة ناشطين سياسيين ونشطاء حقوق الإنسان بسبب أعمال غير عنيفة ولا علاقة لها بالإرهاب أو العنف أو التجسس ضد الدولة. وقيدت السلطات اتصالات المحامين بالمحتجزين قيد المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

انتقدت المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة وغيرها الحكومة بسبب إساءة استخدام سلطاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب أو اعتقال بعض المعارضين أو المنتقدين للحكومة أو العائلة المالكة لأسباب تتعلق بالأمن، مع أن أولئك الأشخاص لم يتبنوا العنف أو يرتكبوا أعمال عنف. ظل ما لا يقل عن 192 شخصاً رهن الاحتجاز بسبب نشاطهم أو انتقادهم لقيادة الحكومة أو سياساتها أو الطعن في الإسلام أو الزعماء الدينيين أو نشر منشورات "مسيئة" على الإنترنت، ومن فيهم نشطاء بارزون مثل رائف بدوي، ومحمد القحطاني، ونعيمة عبد الله المطرود، ومها الرفيفي، وإيمان النفحان، ووليد أبو الخير، ونسيمة السادة، ورجال دين من فيهم خطيب المسجد الحرام السابق صالح آل طالب؛ ومن شخصيات حركة الصحوة سفر الحوالى وناصر العمر وآخرون.

في الفترة بين يناير / كانون الثاني ومارس / آذار، استأنفت محكمة جنایات الرياض المحاكمات ضد 11 ناشطة بينهن عدة ناشطات تم اعتقالهن في عام 2018. وكان من بينهن نسيمة السادة، وسمير بدوي، ومياء الزهراني، ونوف عبد العزيز الجراوي، ولجين الهدلول - وجميعهن لا زلن محتجزات ويواجهن تهماً تتعلق

يعملهن في مجال حقوق الإنسان والاتصال بمنظمات دولية ووسائل إعلام أجنبية ونشطاء آخرين. وُجّهت تهم إلى النساء بانتهاك قانون الجرائم الإلكترونية الذي يحظر إنتاج مواد تمس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة، وينص على عقوبات تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة تصل إلى ثلاثة ملايين ريال (800 ألف دولار). في 25 نوفمبر/تشرين الثاني، مثل الخمس جمیعهن أمام محكمة الجنایات، حيث أحال القاضي قضية لجين الهذلول إلى المحكمة الجزائية المتخصصة. ولم ترد معلومات عن نتيجة جلسة الاستماع لكل من نسمة السادة، وسمير بدوي، ومیاء الزهراني، ونوف الجراوى.

في 26 أغسطس/آب، ذكرت وسائل إعلام أن السلطات قطعت الاتصال بين بعض المحتجزين وعائلاتهم، بما في ذلك لجين الهذلول (انظر القسم 1.د)، والأميرة بسمة بنت سعود، وسلمان العودة.

في 22 ديسمبر/كانون الأول، رفضت محكمة جنایات الرياض شكوى لجين الهذلول بأنها تعرضت للتعذيب خلال الأشهر الأولى من احتجازها. في 28 ديسمبر/كانون الأول، وجدت المحكمة الجزائية المتخصصة لجين الهذلول مذنباً بانتهاك قانون مكافحة الإرهاب، وتحديداً من خلال "السعى إلى تنفيذ أجندات خارجية وتغيير القانون الأساسي للحكم" من خلال نشاط على الإنترنت. وقد حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات وثمانية أشهر مع وقف التنفيذ لمدة عامين و10 أشهر مقابل الوقت الذي أمضته بالاحتجاز منذ اعتقالها في شهر مايو/أيار 2018.

### الانتقام بدلوافع سياسية ضد أفراد موجودين خارج البلد

في أغسطس/آب، رفع سعد الجبرى، مسؤول مخابرات سعودي سابق رفيع المستوى فر من البلد في عام 2016، دعوى في كندا يزعم فيها أنه تم إرسال فرقة اغتيال (فرقة النمر) لتعقبه وقتله في عام 2018. وأفادت تقارير أن سلطات الحدود الكندية أوقفت الفريق ورفضت دخوله، وكان ذلك في نفس الوقت تقريباً الذي قتل فيه مسؤولون سعوديون جمال خاشقجي في إسطنبول. زعمت الدعوى أيضاً أن أفراد عائلة الجبرى كانوا محتجزين كرهائن في المملكة العربية السعودية وأنه تم زرع برنامج التجسس في هاتفه الذكي. ووفقاً لتقارير إعلامية، ألغى الإنتربول النشرة الحمراء التي رفعتها المملكة العربية السعودية ضده في عام 2017 على أساس أنها كانت لدوافع سياسية.

### الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصار

كان رافعو الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان يسعون عموماً إلى الحصول على مساعدة هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللتين كانتا تقومان إما بالدفاع عنهم أو أبدتا الرأى للمحاكم بشأن قضائهم. قامت هيئة حقوق الإنسان عموماً بالرد على الشكاوى وكان بإمكانها إحالة تلك القضايا إلى النيابة العامة؛ وكانت قضايا العنف الأسري هي الأكثر شيوعاً. يجوز للأفراد أو المنظمات تقديم التماس مباشر للحصول على تعويضات أو اتخاذ إجراء حكومي لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان أمام ديوان المظالم، باستثناء قضايا التعويض المتعلقة بأمن الدولة، حيث تتولى المحكمة الجزائية المتخصصة اتخاذ التدابير التصحيحية. يشتمل قانون مكافحة الإرهاب على أحد الأحكام التي تسمح للمحتجزين في سجون المباحث بطلب تعويضات مالية من وزارة الداخلية/ رئيسة أمن الدولة عن الاحتجاز غير المشروع لفترات تتجاوز الفترات المحددة في أحكام سجنهم. وفي بعض الحالات لم تقم الحكومة في الوقت المناسب بدفع التعويضات التي أقرها القضاء عن فترات الاحتجاز غير القانونية.

## و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون التدخل غير القانوني في خصوصية الأشخاص ومنازلهم وأماكن عملهم وسياراتهم. ويفرض على ضباط التحقيق الجنائي الاحتفاظ بسجلات تتضمن جميع عمليات التفتيش التي تم القيام بها؛ وينبغي أن تتضمن هذه السجلات اسم الضابط الذي قام بالتفتيش، ونص مذكرة التفتيش (أو إيضاحاً للضرورة الملحّة التي فرضت التفتيش بدون مذكرة)، وأسماء وتوقعات الأشخاص الذين كانوا موجودين وقت التفتيش. في حين يكفل القانون أيضاً خصوصية جميع الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية، وغيرها من سبل الاتصال، لم تتحترم الحكومة خصوصية الرسائل أو الاتصالات، كما استخدمت المرونة الكبيرة التي يوفرها لها القانون لمراقبة النشاطات بصورة قانونية والتدخل عندما تعتبر ذلك ضرورياً.

استهدفت السلطات أقارب نشطاء ومنتقدين للحكومة. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، داهمت عناصر الأمن في 12 مايو/ أيار منزل عبد الرحمن، شقيق سعد الجبري وأستاذ بجامعة الملك سعود، واحتجزوه دون إبداء أسباب. في 24 أغسطس/ آب، اعتقلت السلطات سالم المزيني، صهر سعد الجibri. وذكرت عائلته إنه تم القبض عليه دون تهمة أو مبرر، زاعمة أن الاحتجاز كان انتقاماً من سعد الجيري وترهيبه بسبب رفعه دعوى قضائية ضد مسؤولين حكوميين سعوديين في محكمة أجنبية.

وردت تقارير من ناشطين في مجال حقوق الإنسان تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة أو حجب خدمة الهواتف المحمولة أو الإنترنت. وقد راقبت الحكومة بصراحتها النشاطات ذات الصلة بالأمور السياسية واتخذت إجراءات عقابية، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز، في حق أشخاص شاركوا في نشاطات سياسية معينة، مثل الدعوة إلى ملكية دستورية، أو الانتقاد العلني لبعض كبار أفراد العائلة المالكة بالاسم، أو تأسيس حزب سياسي، أو تنظيم تظاهرة (انظر القسم 2.أ). وذكرت تقارير أن مسؤولي الجمارك قاموا بشكل روتيني بفتح الرسائل والطرود للبحث عن مواد محظورة. وورد أن مخابراتي وزارة الداخلية/رئيسة أمن الدولة في بعض المناطق كانوا يبلغون عن "أفكار تحريضية"، أو "نشاطات معادية للحكومة"، أو "سلوك ينافق التعاليم الإسلامية" في أحياهم.

تم حظر الاتصالات المشفرة، وكثيراً ما حاولت السلطات تحديد واحتجاز المستخدمين والكتاب مجهولي الهوية أو الذين يستخدمون أسماء مستعارة ممن أدلو بتعليقات ناقدة أو مثيرة للجدل. راقبت السلطات الحكومية بانتظام موقع الويب والمدونات وغرف الدردشة ومواقع التواصل الاجتماعي ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية. وذكرت وسائل إعلام أن السلطات تمكنت من الوصول إلى حسابات المعارضين على تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي بعض الحالات استجوبت أو احتجزت أو حاكمت الأفراد بسبب تعليقات أدلو بها عبر الإنترنت. يسمح قانون مكافحة الإرهاب لوزارة الداخلية/رئيسة أمن الدولة بمراقبة الاتصالات الخاصة بإرهابيين مشتبه بهم بالإضافة إلى الاطلاع على المعلومات البنكية بطريقة لا تنسق مع الحمايات القانونية التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية.

تتولى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مهمة مراقبة وتنظيم التفاعل العام بين أفراد الجنس الآخر، على الرغم من تقليل سلطات الهيئة بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية.

## الانتهاكات التي تُركب أثناء النزاعات الداخلية

للحصول على معلومات حول نزاع المملكة العربية السعودية في اليمن الذي كان موجوداً سابقاً في هذا القسم، يرجى الاطلاع على الملخص التنفيذي والقسم 1.أ من هذا التقرير والتقارير القطرية لوزارة الخارجية حول ممارسات حقوق الإنسان في اليمن.

## القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

### أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

لا ينص القانون على حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة. ينص النظام الأساسي بشكل محدد على أن "تلزم وسائل الإعلام وجميع وسائل التعبير باستخدام لغة مهذبة تstem في تنقيف الأمة وتعزيز وحدتها. يحظر على وسائل الإعلام الانحراف في أعمال تؤدي إلى الإخلال بالنظام أو الانقسام، أو تمس بأمن الدولة أو علاقاتها العامة، أو تسيء إلى كرامة الإنسان وتقوض حقوقه". السلطات مسؤولة عن تنظيم وتحديد ما إذا كانت خطب أو آراء معينة تقوض الأمن الداخلي. يمكن للحكومة حظر أو تعليق وسائل الإعلام إذا خلصت إلى أنها انتهكت قانون الصحافة والمطبوعات، وقد قامت بمراقبة وحجب مئات الآلاف من موقع الإنترنت. ووردت تقارير متواترة عن القيود المفروضة على حرية التعبير.

يشمل تعريف الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب "أي سلوك ... يهدف إلى الإخلال بالنظام العام ... أو زعزعة استقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر". يعاقب القانون "كل من يطعن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في الدين، أو العدالة، أو الملك، أو ولـي العهد ... أو أي شخص ينشئ أو يستخدم موقع ويب أو برنامج كمبيوتر ... لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون". انتقد نشطاء حقوق الإنسان المحليون، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، قانون مكافحة الإرهاب للإرهاب الفضفاضة والغامضة للغاية واشتكوا من أن الحكومة تستخدمه لمقاضاة التعبير السلمي والمعارضة.

**حرية التعبير:** راقت الحكومة التعبير العلني عن الرأي واستغلت الضوابط القانونية لإعاقة التعبير بحرية عن الآراء وتقييد الأفراد من المشاركة في الانتقاد العلني للمجال السياسي. يمنع القانون الردة والتجديف، ويمكن أن تصل العقوبة عليهم إلى الإعدام، على الرغم من عدم تنفيذ أحكام الإعدام في الأونة الأخيرة عن هذه الجرائم (انظر القسم 1.أ). التصريحات التي فسرتها السلطات على أنها تشـكـل تشـهـيراً بالملك أو النظام الملكي أو نظام الحكم أو عائلة آل سعود، أسفـرتـ عن توجيهـ لهم جـنـائـيةـ إلىـ مواطنـينـ يـدعـونـ إـلـىـ إـصلاحـ الحكومةـ. تحظر الحكومة على الموظفين الحكوميين المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في حوار مع وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية أو المشاركة في أية اجتماعات الغرض منها مناهضة سياسات الدولة.

احتجـتـ الحكومةـ خلالـ العامـ عـدـداًـ منـ الأـشـخـاصـ بـسـبـبـ جـرـائمـ تـنـعـلـقـ بـمـارـسـتـهمـ لـحـرـيـةـ التـعـبـيرـ. فيـ 27ـ فـبـراـيرـ /ـ شـبـاطـ، حـثـتـ مـفـوضـ الأمـمـ المتـحدـةـ السـاميـ لـحـقـوقـ الإـنـسـانـ، مـيشـيلـ باـشـليـتـ، الحـكـوـمـةـ عـلـىـ دـعـمـ حـرـيـةـ التـعـبـيرـ وـالتـجـديـفـ. التـعـبـيرـ السـلـمـيـ وـمـرـاجـعـةـ الإـدانـاتـ التـيـ صـدـرـتـ بـحـقـ النـشـطـاءـ وـالـزـعـمـاءـ الـدـينـيـنـ وـالـصـحـفـيـنـ.

وـذـكـرـتـ منـظـمةـ القـسـطـ أنـ السـلـطـاتـ اعتـقـلتـ حـزـامـ الأـحـمـريـ فيـ 10ـ فـبـراـيرـ /ـ شـبـاطـ لـتـصـوـيرـهـ وـنـشـرـهـ مـقـطـعـ فيـديـوـ يـشـكـوـ مـنـ اـفـتـاحـ مـلـهـيـ لـلـيـلـيـ فيـ حـيـهـ فيـ جـدـةـ. وـقـالـتـ إـنـهـ مـتـهمـ بـ "ـتـحـريـضـ الرـأـيـ الـعـامـ"ـ بـمـوجـبـ المـادـةـ 6ـ مـنـ قـانـونـ الـجـرـائمـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ.

في مارس/ آذار، أعلنت النيابة العامة أنها أمرت باعتقال "ثلاثة أشخاص استغلوا وسائل التواصل الاجتماعي لتفسيير إرادة الله فيما يتعلق بجائحة كورونا". وفقاً لمنظمة سجناء الرأي، قام المعتقلون، بمن فيهم المقرئ خالد الشهري، والخطيب إبراهيم الدويش، والعامل في المجال الصحي خالد عبد الله، بالغريز أو الظهور في مقطع فيديو يزعمون فيه أن انتشار فيروس كورونا الجديد كان "عقاباً من الله".

في 8 أبريل/نيسان، أعلنت النيابة العامة أن نشر معلومات مضللة تتعلق بكورونا-19 سيُعاقب عليه بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، وأن وحدة مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للنيابة العامة ستتبع محتوى وسائل التواصل الاجتماعي المسيء وغير القانوني وإبلاغ السلطات عن الانتهاكات. أفادت تقارير أنه تم إلقاء القبض على عدد من الأشخاص واتهموا بـ"ترويج الشائعات" وـ"الإخلال بالنظام" بسبب تعليقات تتعلق بكورونا-19. وذكرت النيابة العامة أنها أمرت "باعتقال شخص ظهر في مقطع فيديو يسرّ من أزمة كوفيد-19 ويقدم معلومات مضللة حول الوضع الحالي".

في 1 أبريل/نيسان أفادت منظمة سجناء الرأي بأن السلطات اعتقلت عدداً من الشخصيات على موقع التواصل الاجتماعي، من بينهم رakan العسيري، ومحمد الفوزان، وماجد الغامدي، ومحمد الجديعي، بتغريدات ومقاطع فيديو قديمة تعبّر عن وجهات نظر شخصية. وذكر المتحدث باسم وزارة الداخلية المقدم طلال الشلهوب بأنه تم اعتقالهم لخرقهم قيود حظر التجول بسبب جائحة كوفيد-19.

**حرية الصحافة ووسائل الإعلام**: يحكم قانون المطبوعات والنشر المواد المطبوعة؛ المطابع؛ محلات بيع الكتب؛ استيراد وتأجير وبيع الأفلام؛ التلفزيون والراديو؛ مكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ومراسليها؛ والصحف والمجلات الإلكترونية. تخضع وسائل الإعلام لسلطة وزارة الإعلام. يجوز للوزارة أن تأمر بالإغلاق الدائم "عند اللزوم" لأي وسيلة تواصل - يتم تعريفها كأي وسيلة للتعبير عن وجهات النظر بقصد التداول - تعتبرها منخرطة في نشاط محظوظ وفقاً لنص القانون.

وقد حثت بيانات السياسة الإعلامية الصحفيين على التمسك بالإسلام ومحاربة الإلحاد والنهوض بالمصالح العربية والحفاظ على التراث الثقافي. في عام 2011 تم تعديل قانون الصحافة بموجب مرسوم ملكي لتعزيز العقوبات، وإنشاء لجنة خاصة لمحاكمة الانتهاكات، ومطالبة جميع الصحف والمدونين على الانترنت بالحصول على ترخيص من الوزارة. ويحظر المرسوم نشر أية مطبوعات "تتعارض مع الشريعة الإسلامية، أو تحرض على القلاقل، أو تخدم المصالح الأجنبية التي تتعارض مع المصالح الوطنية، أو تضر بسمعة المفتى العام، أو أعضاء هيئة كبار علماء الدين، أو كبار المسؤولين الحكوميين".

ينص القانون على أنه يمكن فرض غرامات باهظة على المخالفين عن كل مخالفة للقانون، وتتم مضاعفتها في حال تكرار المخالفة. تتضمن العقوبات الأخرى حظر الأشخاص من الكتابة. في حين أن لجنة النظر في مخالفات أحكام نظام المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام هي المسؤولة رسمياً عن تطبيق القانون، إلا أن وزارة الداخلية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء كانوا ينظرون بصورة منتظمة في هذه القضايا ومارسوا سلطة تقديرية واسعة في تفسير القانون. لم يكن واضحاً أي من هذه الإجراءات المؤسسية يتماشى مع القانون.

رغم أن الأطباق غير المرخصة للقنوات الفضائية اعتبرت غير مشروعة، إلا أن الحكومة لم تطبق أية قيود عليها وكان استخدامها واسع الانتشار. هناك محطات فضائية أجنبية كثيرة تبث طائفية واسعة من البرامج إلى البلد، باللغة العربية ولغات أخرى، بما في ذلك قنوات إخبارية أجنبية. كان الحصول على المعلومات

من مصادر أجنبيّة، بما في ذلك عبر أطباق القنوات الفضائيّة والإِنترنت، أمراً شائعاً. وكانت وسائل الإِعلام الأجنبيّة تخضع لشروط الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة والإِعلام ولم تتمكن من العمل بحرية. كان لبعض شبكات التلفزيون الفضائيّة التي تملّكها جهات خاصة، والتي توجد مقرّاتها خارج البلاد، مكاتب محلية وكانت تعمل بموجب نظام الرقابة الذاتيّة.

**العنف والتحرش:** أخضعت السلطات الصحفيّين والكتاب والمدونين للاعتقال والسجن والمضايقة خلال العام (انظر القسم 1. ج الأوضاع في السجون ومراكيز الاحتجاز، والقسم 1. ه السجناء والمحتجزون السياسيون). زعمت منظمات غير حكوميّة وأكاديميّون والصحافة أنّ الحكومة استهدفت المعارضين باستخدام حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المؤتمّنة لكي تضمن هيمنة الرسائل المؤيّدة للحكومة على قوائم انتهاكات وسائل التواصل الاجتماعي، وأسّكتت بذلك الأصوات المعارضة بشكل فعال. ذُكر أن نشاط الحسابات المؤتمّنة كان مصحوباً في بعض الحالات بمضايقات عبر الإنترت من قبل حسابات مؤيّدة للحكومة.

في 19 يوليوا تموز توفى الكاتب والصحفي صالح الشيحي في المستشفى بعد شهرين من إطلاق سراحه المبكر من السجن بسبب تدهور صحته. كان الشيحي قد أمضى بالسجن أكثر من عامين حيث كان يقضي عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة إهانة الديوان الملكي وموظفيه والتشهير بهم والإساءة إليهم بعد اتهامه الديوان الملكي بالفساد. ذكرت وسائل إعلام محلية أن سبب الوفاة كان كوفيد-19. ووفقاً لمركز الخليج لحقوق الإنسان، كانت صحته قد تدهورت أثناء وجوده في السجن. دعا مراسلون بلا حدود ومركز الخليج لحقوق الإنسان ومنظمة القسط إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في وفاة الشيحي.

في 21 يوليوا تموز، أفادت منظمة القسط أن السلطات اعتقلت في أواخر أبريل/نيسان الصحفي عقل الباهلي والكاتب عبد العزيز الدخيل والناشط سلطان العجمي، من بين صحفيين ومتقين آخرين، لنشرهم تغريدات يعزّون بها في وفاة المصلح والناشط الحقوقـي عبد الله الحامد (انظر القسم 1.1).

**الرقابة أو تقييد المحتوى:** ذكرت تقارير أنّ الحكومة عاقبت الذين نشروا مواد تتعارض مع التوجيهات الحكوميّة وفرضت رقابة مباشرة أو غير مباشرة على وسائل الإِعلام من خلال ترخيص وسائل الإِعلام المحليّة وضبط استيراد المطبوعات الأجنبيّة.

يتوجّب على جميع الصحف والمدونات والمواقع الإلكترونيّة في البلد أن تكون مرخصة من الحكومة. ويتعيّن أن توافق وزارة الإِعلام على تعيين جميع كبار المحرّرين، وتملك أيضاً سلطة إقالتهم. وفرت الحكومة توجيهات عامة للصحف بشأن القضايا المثيرة للجدل. كانت وكالة الأنباء السعودية تنشر الأخبار الحكومية الرسميّة. تمتلك الحكومة معظم وسائل الإِعلام المطبوعة ووسائل البث الإذاعي، ومرافق نشر الكتب في البلد، كما امتلك أفراد من العائلة المالكة أو أثروا على وسائل الإِعلام التي تمتلكها جهات خاصة ويفترض إسمياً أنها تعمل باستقلالية، بما فيها عدة وسائل إعلام وصحف واسعة التوزيع في جميع أنحاء العالم العربي المطبوعة خارج البلد. منعّت السلطات أو أخرى توزيع وسائل الإِعلام المطبوعة الأجنبية التي تعطي قضايا تعتبر حساسة، وفرضت رقابة فعالة على هذه المطبوعات.

قامت الحكومة بمراقبة المنشورات على الإنترت والمواد المطبوعة التي اعتبرتها تجديفية أو منطرفة أو عنصرية أو مسيئة أو تحرّض على الفوضى أو العنف أو الطائفية أو الإضرار بالنظام العام، وكذلك انتقاد الأسرة المالكة أو حلفائها من دول الخليج العربيّة.

ذكرت وسائل إعلام محلية في 6 أبريل / نيسان أن أمير منطقة عسير الأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود أمر بوقف حلقتين من مسلسل درامي اعتبر مسيئاً لسكان منطقة عسير.

كانت الرقابة الذاتية على الإنترن特 منتشرة، حيث كان مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي حذرين للغاية بشأن ما ينشرونه أو يشاركونه أو "يعجبون به" بسبب التهديد بالمضايقة أو المقاضة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة وغيرها من القوانين. راقبت الحكومة عن كثب المستخدمين الذين عبروا عن دعمهم للمثل الليبرالية أو حقوق الأقليات أو الإصلاح السياسي، واستهدفتهم في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى الذين كشفوا انتهاكات حقوق الإنسان. كان التشكيك في العقيدة الدينية محظوظاً بصراحته، لا سيما المحظى المتعلق بالنبي محمد. وكان مستخدمو تويتر يخسرون التعبير عن دعمهم للنشطاء المجاهرين بأرائهم الذين تم اعتقالهم أو صدرت أحكام بالسجن عليهم. أفادت تقارير أن هذه الضغوط أدت إلى انضمام العديد من المستخدمين إلى شبكات التواصل الاجتماعي التي توفر مزيداً من الخصوصية، مثل باث Path وسناب شات Snapchat.

إلا أنه حدث في بعض الحالات أن انتقد أشخاص هيئات حكومية محددة أو إجراءات حكومية محددة على دون عواقب.

**قوانين التشهير / القذف:** ينص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على عقوبة قصوى بالسجن لمدة سنة واحدة لـ "التشهير بالأخرين وإلحاق الضرر بهم من خلال استخدام مختلف أجهزة تكنولوجيا المعلومات"، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الإجتماعية.

**الأمن القومي:** استخدمت السلطات نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وقانون مكافحة الإرهاب للحد من حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك محاكمة عدد كبير من الأفراد بموجب هذه القوانين بتهم تتعلق بتصریحات على وسائل التواصل الاجتماعي.

## حرية الإنترنط

يجب أن ترخص وزارة الإعلام أو وكالاتها لجميع مواقع الإنترنط المسجلة والمستضافة في البلد. من مسؤولية الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع تنظيم كافة المحتويات السمعية والبصرية في البلد، بما في ذلك القنوات الفضائية، والأفلام، والموسيقى، والإنترنط، وتطبيقات الهاتف المحمول، بطريقة مستقلة عن وزارة التجارة والصناعة. كان الوصول إلى الإنترنط متاحاً على نطاق واسع.

يشمل قانون المطبوعات والنشر ضمنياً وسائل الإعلام الإلكترونية، لكونه ينسحب على أي وسيلة تعبر عن رأي بعرض نشره، من كلمات إلى رسوم كاريكاتورية وصور وأصوات. تجرّم القوانين، بما فيها نظام جرائم المعلوماتية، عدداً من الأنشطة على الإنترنط، بما في ذلك التشهير، والقرصنة والدخول غير المصرح به إلى موقع الحكومة الإلكترونية، وسرقة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، كما أنها تجرم إنشاء أو نشر موقع لمنظمة إرهابية. قامت سلطات الأمن بمراقبة فعالة لأنشطة الإنترنط، لتطبيق القوانين واللوائح والأعراف الاجتماعية ورصد جهود التجنيد من جانب المنظمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

كما وردت تقارير تفيد قيام الحكومة بجمع معلومات عن هوية أشخاص يعبرون سلبياً عن آراء أو معتقدات سياسية أو دينية أو إيديولوجية على الإنترنت. فقاً لمؤسسة فريديوم هاوس، قامت السلطات بانتظام بمراقبة النشطاء السياسيين والاجتماعيين والدينيين والصحفيين غير العنيفين، وذلك باسم الأمن القومي والحفاظ على النظام الاجتماعي.

أفادت مجموعات حقوقية متعددة أن ستة أفراد على الأقل لديهم حسابات مجهرة على تويتر تنتقد الحكومة قد تم اعتقالهم بعد اختراق بيانات مستخدمي تويتر.

كان الوصول إلى الإنترنت متاحاً قانونياً فقط عبر شركات توفير خدمة الإنترنت الحاصلة على تراخيص حكومية. طلبت الحكومة من مقدمي خدمة الإنترنت مراقبة الزبائن وألزمت مقاهي الإنترنت بتركيب كاميرات خفية وتوفير سجلات تتضمن هوية الزبائن. ورغم أن السلطات حجبت الواقع التي تقدم خدمات بالنيابة، إلا أن مستخدمي الإنترنت المصريينتمكنوا من الوصول إلى موقع الانترنت بوسائل أخرى دون عائق.

وقد حذر بعض المسؤولين الحكوميين وكبار رجال الدين علناً، في مناسبات عديدة، من التقارير غير الدقيقة المنشورة على الإنترنت ونبهوا المواطنين إلى أنه يتبعن انتقاد الحكومة ومسؤوليتها عن طريق القنوات الخاصة، بما في ذلك الإجراءات الرسمية للشكوى.

اتهمت الحكومة أولئك الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن معارضتهم للمؤولين أو السلطات الدينية بالإرهاب والتجديف والردة.

يحرّم نظام المطبوعات والنشر نشر أو تنزيل أية مواد من موقع مسيئة، وقامت السلطات روتينياً بحجب موقع تحتوي على مواد تعتبرها مضرية، أو غير قانونية، أو مسيئة، أو مناوئة للإسلام. قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية بغربلة الواقع الإلكتروني وحجب الوصول إلى تلك التي اعتبرتها مسيئة، بما في ذلك المحتوى الجنسي وأيضاً الصفحات التي تدعو إلى إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية محلية أو تدعم حقوق الإنسان، بما في ذلك موقع المعارضين السعوديين المغتربين.

نسقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قراراتها مع مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن حجب موقع التصدير الساعية إلى الحصول على معلومات شخصية سرية أو معلومات مالية. وقدمت السلطات جميع الطلبات الأخرى لحجب الواقع إلى لجنة مكونة من دوائر مختلفة، برئاسة وزارة الداخلية، لاتخاذ القرار. بموجب قانون الاتصالات، يمكن أن يؤدي فشل مزودي خدمة الإنترنت في حجب الواقع المحظورة إلى دفع غرامة كبيرة.

ظل العديد من خدمات المكالمات الصوتية عبر بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك واتساب (WhatsApp)، محظورة ولا يمكن الوصول إليها إلا باستخدام شبكة افتراضية خاصة.

حجبت السلطات بعض الواقع الإخبارية ومواقع جماعات المناصرة التي تعتبر منتقدة للحكومة، بما في ذلك "العربي الجديد" ومقره لندن، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ومنظمة المناصرة العالمية آفاز. كما حجبت السلطات الواقع الإلكتروني لحزب الأمة الإسلامي، الذي كان يعمل بطريقة سرية لأن الأحزاب السياسية غير قانونية (أنظر القسم 3).

وبحسب الحكومة الموقعة القطرية مثل قناة الجزيرة منذ عام 2017 بسبب خلاف بين قطر ومجموعة من الدول من بينها المملكة العربية السعودية. في أبريل / نيسان، حظرت الحكومة الوصول إلى الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء التركية الرسمية، ووكالة الأناضول، والنسخة العربية لقناة تي آر تي TRT التركية. تُعتبر الكتابة للموقع المحظوظ أو تزويدها بمداد للنشر أو الترويج لعناوين بديلة للوصول إليها جريمة بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

### **الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية**

فرضت الحكومة قيوداً على بعض التعبير الفني العام، ولكنها فتحت التعبير الثقافي في عدد من المجالات. وبحسب ما ورد مارس الأكاديميون الرقابة الذاتية، ومنعت السلطات الأستاذة والإداريين في الجامعات الحكومية من استضافة اجتماعات في جامعاتهم مع أكاديميين أو دبلوماسيين أجانب دون إذن مسبق من الحكومة (انظر القسم 2. ب، حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها).

ذكرت وسائل إعلام محلية في 14 أبريل/نيسان أن جامعة أم القرى أوقفت أحد موظفيها وأحد الطلاب بعد ترويجهما "لأيديولوجية منحرفة" على تويتر.

أصدر الملك سلمان في عام 2016 مرسوماً ملكياً بإنشاء الهيئة العامة للترفيه والهيئة العامة للثقافة، مع توسيع عروض البلد الترفيهية والثقافية بما يتماشى مع خطة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي المعروفة باسم رؤية 2030. قامت الهيئة العامة للترفيه خلال العام برعاية الفعاليات المخصصة للأفلام، والرسوم الهزلية والموسيقى والرقص. ومع ذلك، تم تقليص البرامج بسبب قيود كوفيد-19.

في 20 فبراير / شباط، غردت السلطات الإقليمية في مكة بأن الحاكم أمر باعتقال مغنية الراب أصائل البيشي، واصفة الفيديو الموسيقي لأغنيتها "بنت مكة" بأنه مسيء لعادات وتقالييد المدينة المقدسة. تم تعليق حساب البيشي على تويتر وإزالة الفيديو من يوتوب.

أفادت وسائل إعلام محلية أن النيابة العامة استجوبت البيشي بسبب قيامها بالتصوير دون تصريح ثم أطلقت سراحها.

### **ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها**

لا يكفل القانون حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد قيدت الحكومة هذه الحرية بشدة.

### **حرية التجمع السلمي**

يشترط القانون الحصول على تصريح حكومي لتنظيم تجمع عام من أي نوع. تمنع الحكومة منعاً باتاً المشاركة في الاحتجاجات السياسية أو التجمعات العامة غير المرخص بها. ذكرت تقارير أن قوات الأمن ألقت القبض على متظاهرين واحتجزتهم لفترات قصيرة. سمحت قوات الأمن في بعض الأحيان لعدد صغير من المظاهرات غير المصرح بها في جميع أنحاء البلاد.

في مايو/ أيار، اعتقلت السلطات الأمنية المواطن المصري حسام مجي بعد أن هدد، حسبما رُغم، بالاحتجاج أمام سفارة بلده للمطالبة بمقعد في طائرة لإعادته إلى بلده.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل القانون حرية محدودة للتجمع، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق بصرامة. يوفر القانون إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم إنشاء الجمعيات والمؤسسات وتشغيلها والإشراف عليها. حظرت الحكومة إنشاء أحزاب سياسية. يتطلب أن تكون جميع الجمعيات مرخصة من قبل وزارة الموارد الاجتماعية والتنمية الاجتماعية وتتمثل اللوائح الوزارية التنظيمية. ذكرت بعض المجموعات المنادية بتغيير بعض مبادئ النظام الاجتماعي أو السياسي إن الطلبات التي قدمتها للحصول على ترخيص ظلت دون رد لسنوات رغم الاستفسارات المتكررة التي قدمتها بشأنها. وأفادت تقارير بأن الوزارة كانت تستخدم أساليب تعسفية، كاشتراط الحصول على أنواع وكميات غير معقولة من المعلومات، لتأخير طلبات الجمعيات والرفض الفعلي لمنحها التراخيص اللازمة لتكوين جمعيات. ضايفت الحكومة أيضاً واحتجزت أفراد عائلات وزملاء – مقيمين بالسعودية – سعوديين مقيمين في الخارج من يجاهرون بانتقادهم للحكومة (انظر القسم 1. ب حالات الاختفاء؛ والقسم 1. و التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات، للحصول على مزيد من التفاصيل).

في سبتمبر/أيلول، حكم على عبد الله المالكي، المفكر الإسلامي الذي دافع عن جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (المعروفة باسم حسم) المحظورة، بالسجن لمدة سبع سنوات.

تقتصر عضوية الجمعيات المعتمدة من قبل الحكومة على المواطنين فقط.

### ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع <https://www.state.gov/international-religious-freedom-reports/>

### د. حرية التنقل

لا يتضمن القانون أحكاماً تتطرق إلى حرية التنقل داخل البلد أو السفر إلى الخارج أو الهجرة والعودة إلى البلد.

التنقل داخل البلد: لم تقيد الحكومة بشكل عام حرية تنقل المواطنين الذكور داخل البلد.

لم يعد نظام الوصاية يشترط حصول المرأة على إذن ولبي أمرها الذكر (عادة الأب، أو الزوج، أو الابن، أو الأخ، أو الجد، أو العم أو الخال أو شخص آخر من الأقارب الذكور) للتنقل بحرية داخل البلد (انظر القسم 6، المرأة). في 14 يوليو/ تموز، حكمت محكمة لصالح امرأة استمرت محکمتها ثلاثة سنوات، بعد اتهمها بالتجسس، بموجب قانون يسمح للأوصياء بالإبلاغ عن غياب غير مصرح به لأي شخص تحت وصايتها. قضت المحكمة بأن العيش المستقل لا يشكل فعلاً جنائياً يخضع لعقوبة "تقديرية" (انظر القسم 6، النساء).

احترمت السلطات حق المواطنين في تغيير أماكن إقامتهم أو عملهم شريطة أن يحملوا بطاقة هوية وطنية.

**السفر إلى الخارج:** توجد قيود على السفر إلى الخارج. يتعين على الكثير من العاملين الأجانب الحصول على تأشيرة خروج، إضافة إلى جواز سفر صالح، لمغادرة البلاد. يتطلب المواطنين السعوديون من كلا الجنسين الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً أو المعالين الآخرين أو العمال الأجانب برعاية كفيل الحصول على موافقةولي الأمر للسفر إلى الخارج. ينص المرسوم الملكي رقم 134 / م الصادر في أغسطس/آب 2019 على أنه يمكن للمواطنين من الجنسين الذين تزيد أعمارهم عن 21 عاماً الحصول على جواز سفر وتجديده والسفر إلى الخارج دون إذنولي الأمر.

وردت تقارير مفادها أن الحكومة صادرت جوازات السفر لأسباب سياسية وألغت في كثير من الأحيان حق بعض المواطنين في السفر دون إخطارهم أو منحهم فرصة للطعن في القيود. ذكرت التقارير أن معظم حالات منع السفر كانت تتعلق بأفراد هم أطراف في قضايا بالمحاكم تتصل بالفساد ومخاوف ذات صلة بأمن الدولة ومنازعات عمالية أو مالية أو عقارية.

زعمت صحيفة واشنطن بوست أن الحكومة زادت من استخدام حظر السفر كجزء من جهد عريض لقمع المعارضة داخل العائلة المالكة والنخبة من رجال الأعمال. وقدرت وسائل إعلام أن آلاف السعوديين قد أُخضعوا لتقييد السفر، بما في ذلك أقارب المواطنين المحتجزين في حملة الحكومة لمكافحة الفساد وكذلك أقارب رجال الدين ونشطاء حقوق الإنسان المعتقلين.

صادرت الحكومة جوازات السفر الأمريكية لزوجة وأطفال المواطن السعودي الأمريكي وليد فتيحي، ومنعتهم من مغادرة المملكة وجمدت أصولهم بعد احتجاز فتيحي في عام 2017. في حين تم رفع حظر السفر الدولي لأفراد الأسرة في بعض الأحيان أثناء احتجاز فتيحي، فقد أعيد الحظر بعد الإفراج عن فتيحي بكفالة وتوجيهه لهم له. حُكم على فتيحي في 8 ديسمبر/كانون الأول بالسجن لمدة ست سنوات، وكان في نهاية العام خارج السجن بانتظار الاستئناف.

#### هـ. وضع المشردين داخلياً ومعاملتهم

لا ينطبق.

#### وـ. حماية اللاجئين

**الحصول على اللجوء:** يكفل القانون "منح الدولة اللجوء السياسي إذا تطلب المصلحة العامة ذلك". ولا توجد لوائح بخصوص تنفيذ هذا البند. لا يوجد بشكل عام نظام لجوء مقنن للهاربين من الاضطهاد، كما أن الدولة ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

سمحت الحكومة لللاجئين المعترف بهم من قبل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالبقاء في البلاد مؤقتاً، ريثما يتم تحديد حل دائم، بما في ذلك إعادة التوطين في بلد ثالث أو العودة الطوعية إلى الوطن. ولم تمنح الحكومة عموماً حق اللجوء أو تقبل أن يتم إعادة توطين لاجئين من بلدان أخرى. تعتمد الحكومة سياسة رفض منح وضع لاجئ للأشخاص الموجودين في البلد بصورة غير قانونية، بمن

فيهم الذين بقوا في البلد بعد انتهاء الفترة المحددة في تأشيرة الحج الممنوحة لهم. شجعت الحكومة بقوة الأشخاص الذين لا يملكون إذن إقامة على مغادرة البلد، وهددتهم بالترحيل أو فرضت عليهم ذلك. وكان الحصول على الجنسية أمراً صعباً بالنسبة لللاجئين.

في 4 أبريل/نيسان و5 يوليو/تموز، أعلنت الحكومة عن تمديد مجاني لمدة ثلاثة أشهر لتصاريح الإقامة لجميع الوافدين داخل البلاد بالإضافة إلى تأشيرات الزوار الذين انتهت صلاحية تأشيراتهم خلال فترة تعليق الرحلات الجوية بسبب كوفيد-19. أعلنت المديرية العامة للجوازات في 6 أبريل/نيسان عن التجديد الإلكتروني لبطاقات هوية الزائرين للمواطنين اليمنيين حتى 14 مايو/أيار تنفيذاً لتوجيهات ملكية.

في تقرير صدر في أغسطس/آب، زعمت هيومان رايتس ووتش أن "آلاف المهاجرين الإثيوبيين يقطعون الآن في مراكز احتجاز بائسة في المملكة العربية السعودية أو ما زالوا عالقين على الحدود" بعد طردتهم من اليمن من قبل قوات الحوثي، إضافة إلى قيود السفر [من وإلى] بلدانهم الأصلية بسبب كوفيد-19. وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، زعمت مصادر إعلامية متعددة أن المحتجزين واجهوا اكتظاظاً زائداً وانتهاكات وسوء المراقبة الصحية في مراكز احتجاز المهاجرين في محافظة حيزان، دون أن يتمكنوا من الطعن قانونياً في احتجازهم. في 15 سبتمبر/أيلول، أعربت المنظمة الدولية للهجرة عن انزعاجها من التقارير التي تشير عن تدهور الوضع ودعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

نشرت وسائل الإعلام صوراً مزعومة التقاطت بواسطة هواتف خلوية وردت من مهاجرين محتجزين داخل مراكز احتجاز المهاجرين في حيزان، تظهر عشرات الرجال الهزيلين يرقدون في صفوف داخل غرف صغيرة بها نوافذ ذات قضبان. كانت هناك مزاعم بأن أحد الوافدين توفي بسبب ضربة شمس، وانتحر صبي يبلغ من العمر 16 عاماً، وكان آخرون يفتقرن إلى الطعام والماء الكافي.

أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش في 20 نوفمبر/تشرين الثاني أن رجلين من الأويغور - حمد الله عبد الولي (أو إيميدولا وايلي على جواز سفره الصيني) ونورمييميت روزي (أو نورمييمتي على جواز سفره الصيني) - قد تم توقيفهم وربما يواجهان الترحيل إلى الصين. كان كلاهما يقيم في تركيا. وكان عبد الولي مختفيًّا منذ فبراير/شباط. في مقابلة مع ميدل إيست آي في نوفمبر/تشرين الثاني، زعم عبد الولي أن الحكومة الصينية تزيد ترحيله إلى الصين.

لم تعرف الحكومة بحق المواطنين السعوديين في تقديم طلب للحصول على اللجوء أو وضع لاجئ في بلدان أجنبية. ووفقاً لمصادر متعددة، قامت الحكومة في عدة حالات بمقاضاة مواطنين سعوديين طلبوا اللجوء في دول أجنبية وعاقبتهما.

العملة: عموماً لم يكن بإمكان اللاجئين وطالبي اللجوء العمل بشكل قانوني، إلا أن المواطنين السوريين واليمنيين الذين يحملون تأشيرة مؤقتة يمكنهم الحصول على بطاقة زائر من وزارة الداخلية، والتي يُقال إنها تسمح لهؤلاء الأشخاص بالعمل. التصاريح القابلة للتتجديد صالحة لمدة تصل إلى ستة أشهر، ومرتبطة بصلاحية تأشيراتهم المؤقتة؛ وكان يمكن للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عاماً التقدم بطلب. سمحت المديرية العامة للجوازات في عام 2017 للرجال اليمنيين بتحويل بطاقة هوية الزائر الخاصة بهم إلى تصريح إقامة إذا كان جواز سفرهم اليمني وبطاقة هوية الزائر صالحين.

**الحصول على الخدمات الأساسية:** توفر الحكومة فرصاً تفضيلية للحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان العام والخدمات الاجتماعية الأخرى للمواطنين وبعض المقيمين الشرعيين. وقد قدم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الرياض بدل إعاشة يغطي الخدمات الأساسية لعدد محدود من العائلات المحتاجة على أساس تقييم حاجة كل عائلة. وعملت السلطات مع المفوضية لتقديم العلاج الطبي أيضاً بعد تقييم الاحتياجات. أمر الملك سلمان في 30 مارس/آذار بالعلاج المجاني لفيروس كورونا لجميع المواطنين والمقيمين، بغض النظر عن حالة الإقامة، في جميع المرافق الصحية الحكومية والخاصة.

أعلنت الحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني أن جميع المواطنين والمقيمين سيحصلون على لقاح كوفيد-19 بدون تكلفة.

### ز. الأشخاص عديمو الجنسية

كان في البلاد عدد من السكان المعتادين الذين كانوا عديمي الجنسية من الناحية القانونية، لكن البيانات عن السكان عديمي الجنسية كانت غير كاملة ونادرة.

يتم الحصول على الجنسية قانونياً عن طريق الوالد دون سواه. يمكن اعتبار الأطفال الذين يولدون لأم مواطنة غير متزوجة وغير مرتبطة بشكل قانوني بالأب المواطن، عديمي الجنسية، حتى لو اعترف الأب بالطفل على أنه طفله. إذا لم تأذن الحكومة بزواج أب مواطن وأم غير مواطنة قبل ولادة الأطفال، فيمكن اعتبار الأطفال أيضاً عديمي الجنسية. لا تسمح قوانين الجنسية للنساء السعوديات المتزوجات من رعايا أجانب بمنح جنسيتهن لأطفالهن، إلا في ظروف معينة مثل عندما يكون الآباء غير معروفين، أو عديمي الجنسية، أو مجهولي الجنسية أو لا يثبتون البنوة. يجوز لبناء الأمهات المواطنات والأباء غير المواطنين التقدم بطلب الحصول على الجنسية عند بلوغهم سن الـ 18 (ما لم يكونوا قد حصلوا فعلاً على الجنسية عند الولادة تحت ظروف معينة). تحصل البنات في مثل هذه الحالات على الجنسية فقط من خلال الزواج من مواطن سعودي. يمكن للطفل أن يفقد الهوية القانونية والحقوق المصاحبة لها، عندما تسحب الحكومة بطاقة الهوية الوطنية لأحد الأبوين (يمكن أن يحدث ذلك عندما يقوم أحد الوالدين، الذي كان قد تجنس بالجنسية السعودية، بالتنازل عن الجنسية طوعاً، أو في حال فقدانه للجنسية نتيجة لأمور أخرى). ونظراً لعدم وجود قانون أحوال شخصية مقنن، بيت القضاة في شؤون الأسرة وفقاً لتقديراتهم وتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية.

يمكن للذكور الأجانب المتزوجين من مواطنات الحصول على إقامة دائمة في البلاد دون الحاجة إلى كفيل، ويمكنهم الحصول على تعليم حكومي مجاني ومزايا طبية، على الرغم من أنهم بشكل عام لا يمكنهم التقدّم بطلب للحصول على الجنسية على أساس زواجهم وإقامتهم. يعتبر هؤلاء الأزواج والزوجات من ضمن عدد السعوديين العاملين في شركات القطاع الخاص بموجب نظام حصة العمل، مما يحسن من فرص حصولهم على عمل. يجب أن تتراوح أعمار المواطنات بين 30 و50 عاماً حتى يتمكّن من الزواج من غير سعودي. أما الزوجات غير السعوديات المتزوجات من رجال سعوديين فيحصلن على حقوق أكثر إن كان لهن أطفال من أزواجهن السعوديين. يجب أن يتراوح عمر المواطنات الذكور بين 40 و65 عاماً حتى يتمكّنوا من الزواج من غير سعودية. ولم يتضح إلى أي مدى تم تطبيق هذه القيود، وكانت الأدلة القولية التي يتناولها الناس تشير إلى أنها لم تطبق على نحو موحد. يحصل أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب على إقامة دائمة، لكن وضع إقامتهم قابل للإلغاء في حالة وفاة الأم السعودية.

قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص عديمي الجنسية في البلد بـ 70,000، جميعهم تقريباً من السكان المولودين في البلد ويعرفون محلياً بفئة "البدون". لم تتوفر معلومات حديثة عن الأشخاص عديمي الجنسية. البدون هم أشخاص لم يتمكن أسلفهم من الحصول على الجنسية، كالمendirin من قبائل البدو الرحيل التي لا تعتبر من القبائل الأصلية إبان عهد مؤسس البلاد، الملك عبد العزيز؛ والمنحدرين من آباء أجانب ولدوا في الخارج ووصلوا قبل أن يكون هناك قوانين تنظم الجنسية؛ والنازحين من المناطق الريفية الذين لم يقم أهاليهم بتسجيل ولادتهم. وبما أن "البدون" غير مواطنين، فلا يمكنهم الحصول على جوازات سفر. وقد حرمتهم الحكومة أحياناً من فرص العمل والتعليم، وجعلتهم وضعهم المهمش من بين أقرن سكان البلد. وقد شجعتهم وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة على الالتحاق بالمدارس. تصدر الحكومة أذون إقامة مدتها خمس سنوات للأشخاص "البدون"، لتسهيل إدماجهم الاجتماعي في خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة، مما يضعهم على قدم المساواة مع العمال الأجانب الوافدين للبلد بكفالة. أصدرت المديرية العامة للجوازات بطاقات هوية خاصة للبدون تشبه تصاريح الإقامة الصادرة للأجانب في البلد، ولكنها تتضمن سمات تمكّن حامليها من الحصول على خدمات حكومية إضافية مشابهة لتلك التي يحصل عليها المواطنين.

كان البلوش وأفراد من غرب إفريقيا والروهينجا المسلمين من بورما، المقيمون في المملكة العربية السعودية، عديمي الجنسية. وكان بعض الروهينجا جوازات سفر منتهية الصلاحية رفضت حكومة بلددهم تجديدها، وقد دخل آخرون البلد بوثائق سفر مزورة.

وقد احتجز الكثير منهم لسنوات بعد دخولهم البلاد بجوازات سفر مزورة. تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك 280,000 من الروهينجا في المملكة. لقد استفاد بعض هؤلاء الأفراد من برنامج سابق لتصحيح وضع إقامتهم، ففي عام 2014 أصدرت الحكومة ما يقرب من 200,000 تصريح إقامة لمدة أربع سنوات للروهينجا الذين دخلوا البلاد قبل عام 2008. أما الروهينجا الذين دخلوا البلاد بعد عام 2008 فلم يكونوا مؤهلين للحصول على تصاريح إقامة، على الرغم من أن منظمات غير حكومية ذكرت أن الروهينجا، بمن في ذلك الذين ليس لديهم إقامة قانونية، لم يكونوا خاضعين للترحيل بشكل عام قبل 2018.

في يناير / كانون الثاني، منحت الحكومة أكثر من 190,000 تصريح إقامة مجانية لمدة أربع سنوات للروهينجا الذين كفالتهم شركات ومؤسسات وأفراد من جاليتهم.

أفادت تقارير بتنامي المشاعر المعادية للروهينجا نظراً للتصور بأن هذه الجالية البورمية في مكة كانت تنشر فيروس كوفيد-19.

في 4 مايو / أيار، بدأت الحكومة في هدم 114 مبنى في منطقة النكارة التابعة لبلدية مكة، وهي منطقة فقيرة يسكنها بشكل أساسي أفراد الروهينجا.

لاقى القرار استحساناً على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أشار بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى الروهينجا على أنهما "قمامنة" واتهموه بنشر فيروس كوفيد-19.

كان هناك أيضاً ما بين 300,000 إلى 400,000 من السكان الفلسطينيين غير المسجلين كلاجئين.

### القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم سلبياً عن طريق انتخابات دورية حرة ونزيهة بالاقتراع السري وعلى أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة؛ ويؤسس لنظام ملكي مطلق بقيادة أسرة آل سعود باعتباره النظام السياسي. تتألف هيئة البيعة مما يصل إلى 34 من كبار الأمراء المعينين من قبل الملك، وهي الجهة المسئولة رسمياً عن اختيار الملك وولي العهد عند وفاة أي منهما أو عدم قدرته على أداء واجباته. ويكون لأفراد مختارين فقط من العائلة المالكة رأي في اختيار القادة، أو تشكيل الحكومة، أو إدخال تغييرات على النظام السياسي.

يكفل القانون للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات الحكومية في أي أمر، ويؤسس الحكومة على مبدأ الشورى. يتعين على الملك وكبار المسؤولين، ومن فيهم الوزراء وحكام المناطق، أن يتاحوا لآباء الشعب الوصول إليهم من خلال لقاءات المجالس المفتوحة التي يمكن فيها نظرياً لأي مواطن أو غير مواطن الإعراب عن رأي أو تقديم شكوى دون موعد مسبق.

كان لدى معظم الوزارات والإدارات الحكومية أقساماً للتعامل مع النساء وغير المواطنات، وقد عينت اثنان على الأقل من المحافظات موظفات لتلقي التماسات النساء وترتيب اجتماعات مع الحاكم للنساء المتقدمات بشكاوى أو طلبات.

#### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2015، أجريت انتخابات لثلاثي المقاعد البالغ عددها 3,159 مقعداً في مجلساً بلدياً. وعينت الحكومة الثالث المتبقى. يعمل أعضاء المجلس لمدة أربع سنوات حتى تُجرى انتخابات أخرى، ولكن لم تكن هناك مناقشة نشطة بشأن إجراء انتخابات بلدية خلال العام. سمح للنساء بالتصويت والترشح لأول مرة في عام 2015. وتم أيضاً تخفيض سن الاقتراع دون استثناء إلى 18 سنة. قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بالتشجيع الفعلي على مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية. وقد حضرت اللوائح الانتخابية على المرشحين التنافس تحت أي انتماء حزبي. فازت إحدى وعشرون امرأة بمقاعد وتم تعيين 17 امرأة لشغل مقاعد، وبذلك يصل المجموع إلى ما يقرب من 1% في المئة من إجمالي المقاعد المتاحة.

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة الانتخابات، وانتقاء المراسلين الدوليين الذين سمح لهم أيضاً بالمراقبة. ولم يحدد المراقبون المستقلون في مراكز الاقتراع أية مخالفات في الانتخابات. أفاد عدد من المرشحين قبل الانتخابات بأنهم أصبحوا غير مؤهلين للترشح "بسبب مخالفة القواعد واللوائح"، بدون مزيد من التوضيح. وكان لهم الحق في الإستثناء وقد تمت إعادة تأهيل البعض منهم في وقت مناسب لخوض الانتخابات. كان أفراد قوات الأمن الذين يرتدون بذات عسكرية، بما في ذلك عناصر الجيش والشرطة، غير مؤهلين للاقتراع.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم يكن هناك أحزاب سياسية أو جمعيات مشابهة. لا يكفل القانون حق الأفراد في التنظيم سياسياً، كما أنه يحظر بالتحديد عدداً من التنظيمات التي لها أجنبية سياسية، بما في ذلك الإخوان المسلمين، باعتبارها جماعات إرهابية إقليمية ومحليّة. ظلت الحكومة تعتبر منظمات حقوق

الإنسان، مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، بوصفها حركات سياسية غير مشروعة وتعاملت معها على هذا الأساس.

**مشاركة المرأة وأعضاء مجموعات الأقليات:** غيرت الحكومة القوانين واللوائح لإتاحة فرص اجتماعية واقتصادية جديدة للمرأة، لكن التمييز الاجتماعي والمؤسسي بين الجنسين استمر في استبعاد النساء من بعض جوانب الحياة العامة.

ظلت المشاركة السياسية مقيدة، واعتقلت السلطات وأساعتها إلى نشطاء حقوق المرأة الذين اعتُبروا منتقدين للحكومة أو مستقلين عنها.

إلا أن النساء عملن في مناصب استشارية عليا في الوزارات الحكومية.

في أكتوبر/تشرين الأول، صدر مرسوم ملكي بتعيين الأكاديمية حنان الأحمدي نائبة لرئيس مجلس الشورى، لتصبح بذلك المسؤولة التي تحتل المرتبة الثالثة في مجلس الشورى وأول امرأة في هذا الدور القيادي. كانت هناك ثلاثون امرأة عضوات في مجلس الشورى الذي يتكون من 150 عضواً يتم تعيينهم بأمر ملكي. يقدم المجلس المشورة للملك وقد يقترح القوانين ولكن لا يمررها.

في 28 يناير/كانون الثاني تم تعيين شروق بنت محمد الجدعان كأول امرأة تتولى منصباً قيادياً في صندوق النفقة في البلاد. في 24 فبراير/شباط، أعلن الاتحاد السعودي للرياضة للجميع عن إنشاء دوري لكرة القدم للنساء. في 7 يونيو/حزيران، عين عواد بن صالح العواد، رئيس هيئة حقوق الإنسان، نورة بنت محمد الحقباني كأول متحدثة باسم هيئة حقوق الإنسان. في 3 يوليو/تموز، أصدر الملك سلمان مرسوماً ملكياً بتعيين 13 امرأة كعضوات في هيئة حقوق الإنسان، وبذلك منحهن نصف المقاعد البالغ عددها 26.

عين أمير منطقة تبوك، الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز، في 10 أغسطس/آب، خلود محمد الخميس أميناً عاماً لمجلس منطقة تبوك، لتصبح بذلك أول امرأة تتولى هذا المنصب في المملكة.

عينت رئاسة الحرمين الشريفين في 15 أغسطس/آب 10 مسؤولات في مناصب قيادية لأول مرة، وعينت منيرة بنت عوض الجمحي رئيسة للمديرية العامة لشؤون المرأة.

لا توجد قوانين تحظر المواطنين الذكور من أفراد الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية على نفس الأسس شأنهم شأن غيرهم من المواطنين الذكور. لكن التمييز المجتمعي أدى إلى تهميش الشيعة السعوديين، واستمرت العوامل القبلية والتقاليد القديمة في إملاء العديد من التعيينات الفردية في المناصب. وبصفة غير رسمية، لن تعين السلطات الحكومية رجالاً من عشائر البدو في منصب وزير رفيع، ويمكن أن يصل البدو فقط إلى رتبة لواء في القوات المسلحة. كان جميع أعضاء مجلس الوزراء الذين من المجتمعات القبلية أفراداً من قبائل "الحمار" الحضرية وليس من عشائر البدو. ورغم أنه لم يتم الإعلان عن الانتماء الديني لأعضاء مجلس الشورى، فقد ضم المجلس حوالي سبعة أو ثمانية أعضاء شيعة. ضم مجلس الوزراء أحد أعضاء الأقلية الدينية محمد بن فيصل أبو ساق، وهو من الشيعة الإسماعيلية، والذي ظل يشغل منصب وزير الدولة لشؤون الشورى منذ عام 2014. ضم عدد من مجالس البلديات في المنطقة الشرقية، حيث يعيش معظم الشيعة السعوديين، نسباً كبيرة من الأعضاء الشيعة السعوديين ليعكس السكان المحليين، بما في ذلك أغلبية في القطيف ونسبة 50 في المائة في الأحساء. عمل القضاة الشيعة في المنطقة

الشرقية، حيث ينظرون في قضايا الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة الخاصة بالشيعة، في محاكم متخصصة.

#### القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين. انخرط بعض المسؤولين في ممارسات فاسدة، وظلت هناك تصورات بوجود فساد في بعض القطاعات. يواجه موظفو الحكومة الذين يقبلون الرشاوى عقوبة السجن لمدة 10 سنوات أو غرامات كبيرة.

اللجنة العليا لمكافحة الفساد، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، والنيابة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، هي وحدات حكومية لديها سلطة التحقيق في التقارير المتعلقة بالنشاط الإجرامي والفساد و"القضايا التأديبية" المرتبطة بموظفي الحكومة. هذه الهيئات مسؤولة عن التحقيق في القضايا المحتملة وإحالتها إلى المحاكم الإدارية. كان مدير نزاهة بدرجة وزير يعمل تحت الإشراف المباشر للملك.

السلطات القانونية للتحقيق والملاحقة العامة للجرائم الجنائية مدمجة في مكتب النيابة العامة؛ وهيئة الرقابة والتحقيق مسؤولة عن التحقيق في القضايا غير الجنائية ومقاضاة مرتكبيها. كانت جميع وظائف التدقيق والرقابة المالية منوطة بديوان المراقبة العامة. وكانت هيئة حقوق الإنسان تستجيب أيضاً لشكوى الفساد وتحقق فيها بدقة.

أصدر الملك سلمان في ديسمبر/ كانون الأول 2019 ثلاثة مرسومات ملكية تقضي بدمج مسؤوليات مكافحة الفساد في كيان واحد هو هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الجديدة. وضمت المراسيم كل من هيئة الرقابة والتحقيق ومديرية المباحث الإدارية (داخل دائرة المباحث العامة) ونزاهة إلى الهيئة الجديدة برئاسة مازن بن إبراهيم الكهموس. يقصد بالهيئة الموحدة أن يكون لديها سلطات تحقيق جنائي وملحقة قضائية لم تتوفّر لسابقاتها. كما هو الحال مع هيئة نزاهة، فإن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الجديدة تتبع مباشرة إلى الملك. ذكرت صحف محلية في نوفمبر/ تشرين الثاني أن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الجديدة فتحت أكثر من 150 تحقيقاً جنائياً.

في 27 يوليو/تموز، اعتمد مرسوم ملكي قراراً لمجلس الوزراء جعل الديوان العام للمحاسبة، وهو أقدم مؤسسة تدقّيق في البلاد، تحت سلطة الملك.

وقام الأمراء حكام المناطق وغيرهم من أفراد العائلة المالكة بدفع تعويضات لضحايا الفساد خلال اجتماعات المجالس الأسبوعية حيث يقدم المواطنون شكاواهم.

الفساد: واصلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عملياتها وأحالـت قضايا فساد حكومي محتمـل إلى النيابة العامة. في 12 فبراير/شباط، أعلنت هيئة نزاهة أنها ستحيل إلى المحكمة قضايا 386 متهمـاً بالفساد المالي والإداري.

في 15 مارس/آذار، أعلنت نزاهة أنها حققت جنائياً مع 674 من موظفي الدولة وأمرت باحتجاز 298، من بينهم ثمانية ضباط عسكريين وقاضيين، بتهمة "الفساد المالي والإداري، المتمنـل في جرائم الرشوة والاختلاس وإهـار المال العام وإـساءـة استخدام صـلـاحـيـات الوظـيفـة، وسوء الاستـخدـام الإـدارـي، بما يـصلـ إـلـى

379 مليون ريال (101 مليون دولار).

في 4 مايو/أيار، ذكرت نزاهة أن المحكمة حكمت على 14 شخصاً، من بينهم عدد من موظفي المحكمة، بالسجن لمدة 22 عاماً و10 أشهر وغرامات كبيرة بسبب إساءة استخدام السلطة والرشوة.

في 6 يوليو/تموز، أعلنت نزاهة أنها شرعت في 105 قضايا تتعلق بجرائم مثل الرشوة وإساءة استخدام السلطة. في 11 أغسطس/آب، ذكرت نزاهة أنها شرعت في 218 قضية فساد تتعلق ببعضو شورى حالى، وقاض، وعدد من ضباط الأمن، من بين آخرين، بتهمة الاحتيال والرشوة والفساد المالى والمهنى. في 21 أغسطس/آب، أقال مرسوم ملكي عدداً من المسؤولين للاشتباه في فسادهم. وأقال الملك سلمان في 31 أغسطس/آب مسؤولين رفيعي المستوى، من بينهم قائد القوات المشتركة الأمير فهد بن تركى بن عبد العزيز آل سعود ونائب أمير منطقة الجوف الأمير عبد العزيز بن فهد بن تركى بن عبد العزيز آل سعود بتهم الفساد.

في فبراير/شباط 2019، أعلن النائب العام سعود المعجب عن استحداث مكتب التقارير المالية التابع للديوان العام للمحاسبة.

وأشار المعجب إلى أن المكتب سيرصد الإنفاق الحكومي ويساعد في استمرار مكافحة الفساد بعد انتهاء حملة مكافحة الفساد في يناير/كانون الثاني 2019.

انتقدت منظمات حقوق الإنسان الحكومة لاستخدامها حملات مكافحة الفساد كذرية لاستهداف المعارضين السياسيين المتصررين وللاحتجاز التعسفي وإساءة معاملة الأفراد المستهدفين في حملة القمع (انظر القسمين 1 ج. و 1 د، الاحتجاز قبل المحاكمة). في 17 مارس/آذار، أعربت منظمة هيومن رايتس ووتش عن قلقها إزاء اعتقال 298 موظفاً حكومياً للاشتباه في فسادهم، محذرة من "إجراءات قانونية غير عادلة" محتملة في النظام القضائي.

الإفصاح المالي: كان لدى الحكومة نموذج موحد لمتطلبات الإفصاح المالي لموظفي الحكومة. ولم يتم الإعلان عن هذه الإفصاحات.

## القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

ينص القانون على أنه "على الدولة أن تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية". قيدت الحكومة أنشطة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان المحلية والدولية. ولم تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بإنشاء مكاتب لها داخل البلد وقامت بقيود زيارتها للبلد. ذكرت منظمات دولية ومنظمات إنسانية غير حكومية عاملة في مجال حقوق الإنسان أن الحكومة كانت في بعض الأحيان لا تستجيب لطلبات الحصول على المعلومات ولم تضع آلية واضحة للتواصل مع المنظمات غير الحكومية، بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان المحلية والقضايا المتعلقة بالصراع في اليمن على حد سواء. لم تتوفر معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية.

تعاونت الحكومة في أحيان كثيرة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوق الإنسان المحلية الوحيدة المرخصة من الحكومة، وكانت تتقبل توصياتها أحياناً. وقبلت الجمعية طلبات للمساعدة وشكوى بخصوص إجراءات حكومية تمس حقوق الإنسان.

حجبت الحكومة الواقع الإلكتروني لجماعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة واتهمت مؤسسيها بتأسيس وتشغيل منظمات غير مرخصة.

**منظمات حقوق الإنسان الحكومية :** كانت لدى الحكومة آليات للتحقيق في الانتهاكات ومعاقبها. هيئة حقوق الإنسان هي جزء من الحكومة وتحتاج إلى إذن من وزارة الخارجية قبل الاجتماع بدبلوماسيين أو أكاديميين أو باحثين عاملين في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. يتمتع رئيس هيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير وهو مسؤول أمام الملك. عملت هيئة حقوق الإنسان بشكل مباشر مع الديوان الملكي ومجلس الوزراء؛ ومع لجنة مؤلفة من ممثلي مجلس الشورى ووزاري العمل والتنمية الاجتماعية والداخلية؛ ومع لجان مجلس الشورى لشؤون القضاء والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.

خلال العام، تحدثت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بصرامة أكبر عن مجالات تعتبر أقل حساسية من الناحية السياسية، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال وزواج الأطفال والاتجار في الأشخاص. وفي حين تجنبتا موضوعات مثل الاحتجاجات أو قضايا النشطاء السياسيين التي تتطلب مواجهة مباشرة مع السلطات الحكومية، فقد حققتا بالفعل في شكاوى سوء المعاملة من قبل بعض السجناء السياسيين البارزين، ومن في ذلك لجين الهذلول ورائف بدوي. ضم مجلس هيئة حقوق الإنسان الذي يتكون من 18 عضواً بدوام كامل إلى عضويته تسع نساء - وهو ما يشكل نصف عدد أعضاء المجلس لأول مرة - وثلاثة من الشيعة على الأقل، وقد تلقوا وردوا على الشكاوى التي يرفعها السكان الذين يمثلونهم، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والحرية الدينية، وحقوق المرأة. قامت لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى أيضاً بمتابعة نشطة لقضاياها وكان ضمن أعضائها نساء وشيعة؛ وقد شغلت امرأة منصب رئيس اللجنة.

احتفظت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسجلات عن الشكاوى ونتائجها، لكن قوانين الخصوصية تضمن سرية المعلومات الخاصة بالقضايا الفردية، ولم تكن المعلومات متاحة لعامة الناس. في 12 أغسطس/آب، ذكرت هيئة حقوق الإنسان إنها رصدت 243 حالة متعلقة بحقوق الإنسان في 2019. في 8 سبتمبر/أيلول، أفادت وسائل إعلام محلية أن هيئة حقوق الإنسان ثلقت 4211 شكوى في عام 2019. وذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ثلقت 3739 شكوى في عام 2019. شملت موضوعات الشكاوى العمل، والإساءة، والمواطنة، والرعاية الاجتماعية، والصحة، والتعليم.

ديوان المظالم، هو هيئة إدارية قضائية رفيعة المستوى تستمع للقضايا المرفوعة ضد الكيانات الحكومية وتختضع مباشرة للملك، وهو الآلة الرئيسية لطلب الانتصاف في حالات الادعاء بوقوع انتهاكات. وفي خلال العام، عقد ديوان المظالم جلسات وقام بال بت في دعاوى المظالم ولكن لم ترد آية تقارير عن ملاحمات قضائية لأعضاء قوات الأمن فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. حققت المحاكم العسكرية ومحاكم الأمن في عدد غير معروف من قضايا إساءة استخدام السلطة وعمليات القتل على يد قوات الأمن. يجوز للمواطنين التبليغ عن وقوع انتهاكات من قبل قوات الأمن في أي مركز للشرطة، أو لدى هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وفرت هيئة حقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة التربية

والتعليم، المواد التعليمية والتدريب للشرطة، وقوات الأمن الأخرى، ووزارة الدفاع، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

## القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

### المرأة

**الاغتصاب والعنف الأسري:** يشكل الاغتصاب جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بموجب الشريعة الإسلامية مع نطاق واسع من العقوبات تتراوح بين الجلد إلى الإعدام. ولا يعتبر القانون اغتصاب الزوج للزوجة جريمة. طبقت الحكومة القانون بناءً على تفسيرها للشريعة الإسلامية، وفي بعض الأحيان عاقدت المحاكم الضحايا والجناة على حد سواء بسبب "اختلاط الجنسين" بشكل غير قانوني حتى لو لم يكن هناك إدانة بتهمة الإغتصاب. كان يتبعن أيضاً على الضحايا إثبات حدوث الاغتصاب، كما أن شهادة المرأة لم تكن دائماً مقبولة في المحكمة.

ونظراً لهذه العقبات القانونية والاجتماعية، لم ترفع السلطات سوى عدد قليل من الدعاوى أمام المحاكم. لم تتوفر إحصاءات عن حالات الاغتصاب والدعوى القانونية المتعلقة بها والإدانات والعقوبات التي صدرت بشأنها. من المحمّل ألا يكون قد تم الإبلاغ عن معظم حالات الاغتصاب لأن الضحايا كن يواجهن انتقاماً مجتمعيًا وعائلياً، بما في ذلك تقليل فرص الزواج، أو عقوبات جنائية قد تصل إلى حد السجن، أو الاتهام بالزناء أو ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وهي أمور خاضعة للعقوبة بموجب أحكام الشريعة.

قانون مكافحة العنف الأسري يعرّف العنف الأسري تعريفاً فضفاضاً ويجرّمه ويفرض عقوبات بالسجن من شهر إلى سنة أو غرامة إلا إذا أصدرت المحكمة عقوبة أشد صرامة.

ذكر باحثون أنه من الصعب قياس حجم العنف الأسري الذي يعتقدون أنه منتشر على نطاق واسع. تبيّنت الدراسات الحديثة بشكل كبير، حيث وجدت أن معدل العنف الأسري يتراوح بين 15 إلى 60 بالمائة. يضطلع برنامج الأمان الأسري الوطني، وهو منظمة شبه حكومية تابعة لوزارة الحرس الوطني، بنشر الوعي ومكافحة العنف الأسري، بما في ذلك الاعتداء على الأطفال، وما زال يبلغ عن حالات إساءة المعاملة.

وذكر مسؤولون أن الحكومة لم تعرّف بشكل واضح العنف الأسري وإجراءات التعامل مع مثل هذه القضايا، بما في ذلك عتبات التحقيق أو الملاحقة القانونية، وبالتالي فقد تباين تطبيق القانون من هيئة حكومية لأخرى. انتقد بعض المدافعين عن حقوق المرأة التحقيقات في العنف الأسري، مدعين بأن المحققين ترددوا في دخول المنازل بدون تصريح من رب الأسرة الذكر، الذي قد يكون هو نفسه مرتكب العنف. أفاد نشطاء أن الوضع قد تحسن في السنوات الأخيرة مع زيادة الوعي بالموارد المتاحة لضحايا العنف الأسري، مثل الخط الساخن للإبلاغ عن العنف الأسري الذي تديره وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

كما لاحظوا في العامين الماضيين زيادة في استعداد السلطات للتحقيق مع مرتكبي العنف الأسري ومقاضاتهم، لكنهم أعربوا عن قلقهم من استمرار بعض أقسام الشرطة في تجاهل قضايا العنف الأسري.

في 4 مايو/أيار، ذكر متحدث باسم شرطة الرياض أن السلطات الأمنية اعتقلت وأحالت إلى النيابة العامة رجلاً يُزعم أنه أساء إلى شقيقته، مضيفاً أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية ضده.

في 19 يونيو/حزيران أمر النائب العام سعود المعجب بالقبض على رجل بتهمة الإساءة الجسدية لزوجته وحبسها مع أطفالهما الثلاثة في منطقة الباحة.

بذلت الحكومة جهوداً لمكافحة العنف الأسري. في 14 مارس/آذار، عقد فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الحدود الشمالية ورشة عمل حول العنف الأسري ضمت مشاركين من الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

أدارت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ملاجئ مدعومة من الحكومة لحماية الأسرة. وذكرت نساء أن البقاء في الملاجئ لم يكن دائماً طوعياً.

وفقاً لمصادر محلية، أفادت نساء سعوديات أن الاعتداء الأسري في شكل سفاح القربي شائع لكن نادراً ما يتم إبلاغ السلطات عنه بسبب المخاوف من التداعيات المجتمعية.

تشويه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث: يحضر التفسير الحكومي الرسمي للشريعة هذه الممارسة، إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن ما يصل إلى 18 في المائة من النساء أبلغن عن تعرضهن لبعض أنواع ختان الإناث.

التحرش الجنسي: كان من الصعب تحديد مدى انتشار التحرش الجنسي نظراً لندرة تناول أجهزة الإعلام للموضوع وعدم توفر بيانات حكومية رسمية عنه. لم تتوفر إحصاءات عن حالات التحرش الجنسي بسبب التردد سابقاً في الإبلاغ عن الانتهاكات.

ينص قانون التحرش الجنسي لعام 2018، الذي أقره مجلس الوزراء، على عقوبة قصوى تصل إلى خمس سنوات في السجن وغرامة كبيرة. في 30 أغسطس/آب،أوضحت هيئة حقوق الإنسان أن العقوبة القانونية ضد التحرش الجنسي لا رجعة فيها، حتى لو تخلى الضحايا عن حقوقهم أو لم يتقدموا بشكوى قانونية.

في مايو/أيار 2019، أصدرت النيابة العامة بياناً على صفحتها على تويتر شرحت فيه التعريف القانوني للتحرش، مشيرة إلى أن القانون ينص على عقوبات تصل إلى السجن لمدة عامين وغرامات كبيرة.

أفادت وسائل إعلام محلية بوقوع عدد من حوادث التحرش خلال العام. في 29 فبراير/شباط، أمرت النيابة العامة بتوفيق عدد من الأشخاص الذين ظهروا في مقطع فيديو يتحرشون بالفتيات خارج مركز تجاري في جدة ورفعت دعوى جنائية ضدهم.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم القسري من قبل السلطات الحكومية.

التمييز: ظلت المرأة تواجه التمييز بموجب القانون والعرف. إلا أن اللوائح التي صدرت في عام 2019 وخلال العام قد منحت المرأة العديد من نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال فيما يتعلق بالسفر إلى الخارج والأحوال المدنية والتوظيف.

في أغسطس/آب 2019، ألغت معظم القيود المفروضة بموجب نظام الوصاية، والتي كانت تلزم المرأة بالحصول على إذن من أقربائها الذكور لكي تقوم ببعض الأمور. ومع ذلك، وردت تقارير تفيد بأن هناك هيئات حكومية وغير حكومية، خاصة في المناطق الريفية، ما زالت تطالب النساء بالحصول على إذن ولي الأمر قبل تقديم الخدمات لها.

منحت التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال المدنية، والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول 2019، النساء اللائي تجاوزن الثامنة عشر من العمر الحق في القيام بالعديد من الإجراءات المتعلقة بالأحوال المدنية التي كانت تقتصر في السابق على الرجال. تشمل هذه الإجراءات تسجيل ولادة الطفل؛ تسجيل وفاة الزوج أو أحد الأقارب؛ تسجيل الزواج أو الطلاق (سواء كان بمبادرة من الزوج أو الزوجة)؛ وتصنيفها "ربة أسرة"، مما يسمح للمرأة أن تكون وصية على أطفالها القصر. ويمكن للمرأة أيضاً الحصول من إدارة الأحوال المدنية على "سجل الأسرة"، وهو عبارة عن توثيق رسمي للسجلات الحيوية للعائلة التي تؤكد صحة العلاقة بين الوالدين والأطفال. تسمح هذه الخطوة الاصلاحية للأمهات بإجراء معاملات إدارية لأطفالهن مثل تسجيلهم في المدرسة أو الحصول على خدمات في المستشفى.

في 14 يوليو/تموز، حكمت محكمة لصالح مريم العتيبي بعد أن تقدمت عائلتها بشكوى بأنها تعيش وتتنقل في الرياض. وكانت قد أتهمت بالتجريح بموجب قانون يسمح للأوصياء بالإبلاغ عن الغياب غير المصرح به لأي شخص تحت وصايتها، مما قد يؤدي إلى اعتقال الفرد أو احتجازه أو إعادة فسراً. وفقاً لوثائق المحكمة، قضت المحكمة بأن العيش المستقل لا يشكل عملاً إجرامياً يخضع لعقوبة تقديرية، مضيفة أن مريم العتيبي كانت شخصاً "بالغًا عاقلاً ولها الحق في تحديد المكان الذي تريد أن تعيش فيه".

يجوز للمرأة قانوناً التملك ولها الحق في الحصول على دعم مالي من ولديها. ولها الحق في اتخاذ القرارات بنفسها فيما يتعلق بالرعاية الطبية في المستشفيات. في عام 2018، أعلنت وزارة التجارة والاستثمار أن المرأة لم تعد بحاجة إلى إذن ولـي الأمر الذكر للشرع في عمل تجاري. لا تزال المرأة بحاجة إلى إذن ولـي الأمر للخروج من السجون بعد قضاء فترة عقوبتها.

يمعن القانون المرأة من منح جنسيتها بشكل مباشر إلى أطفالها، لا سيما إذا كان والد الطفل غير مواطن (انظر القسم 2.د. والقسم 6، الطفل). يحظر تفسير البلد للشريعة على النساء الزواج من غير المسلمين، ولكن يحق للرجال المسلمين الزواج من نساء غير مسلمات. يتبعن على المرأة الحصول على موافقة الحكومة كي تتزوج من رجل غير سعودي؛ أما الرجل فيجب أن يحصل على موافقة الحكومة إن كان يعتزم الزواج من مواطنات من غير الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة). تحظر اللوائح على الرجال الزواج بنساء من بنغلاديش، وبورما، وتشاد، وباكستان. علاوة على ذلك، تشترط الحكومة على الرجال السعوديين الراغبين في الزواج من امرأة أجنبية كزوجة ثانية تقديم وثائق تشهد بأن زوجته الأولى معاقة، أو تعاني من مرض مزمن، أو عاقد.

أدت الضغوط المجتمعية إلى تقييد النساء من استخدام بعض المرافق العامة. ولا تزال بعض المحلات التجارية، وليس جميعها، تطلب أو تضغط على النساء للجلوس في أقسام منفصلة مخصصة للعوائل في الأماكن العامة.

وتفرض التقاليد الثقافية، التي تطبقها مؤسسات الدولة بشكل انتقائي، على المرأة ارتداء العباءة في الأماكن العامة. وتلزم الأجنبية فقط بارتداء ملابس محشمة.

في يوليو/تموز، منعت امرأة سعودية من دخول حديقة خاصة في حائل لأن موظفي الحديقة اعتقدوا أنها لا ترتدي ملابس محشمة.

في مقطع فيديو نشر على وسائل التواصل الاجتماعي، ذكرت المرأة أنها اتصلت بالشرطة التي حضرت إلى مكان الحادثة وأخبرتها أنه يمكن لصاحب الحديقة أن يقرر ما إذا كان سيسمح لها بالدخول.

كما واجهت المرأة أيضاً التمييز في المحاكم حيث أن شهادة المرأة تساوي في بعض الحالات نصف شهادة الرجل. كان جميع القضاة من الرجال، وواجهت المرأة قيوداً على ممارسة مهنة المحاماة (انظر القسم 1، هـ، الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة). وفي قضايا الطلاق، كان يتعين على النساء أن يقدمن أساساً قانونية محددة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فيمكن لهم تطليق زوجاتهم بدون إعطاء سبب، بحجة وجود "خلافات لا يمكن التوفيق بينها". ولدى قيامهم بذلك، يجب على الرجال أن يدفعوا على الفور مبلغاً من المال تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، يمثل دفع نفقة للزوجة لمرة واحدة. إلا أنه يجوز إجبار الرجال على دفع نفقات تالية بأمر من المحكمة. ذكرت وزارة العدل أنها أرغمت 7,883 أباً على دفع النفقه في 2018.

بدأت الحكومة في تطبيق نظام تحديد الهوية على أساس بصمات الأصابع، وهو مصمم لتعزيز فرص النساء في الوصول إلى المحاكم، حتى لو اخترن تغطية وجوههن بالنقاب.

في فبراير/شباط، أصدر وزير العدل الشيخ ولد الصمعاني قراراً يلزم الزوجين بالمثل أمام المحكمة لاستكمال طلاقهما، منهياً بذلك ما يسمى بالطلاق السري، حيث يمكن للرجال تطليق زوجاتهم دون موافقة المرأة أو علمها. أغاثت وزارة العدل أيضاً في فبراير/شباط مادة في قانون الزواج تمنح الزوج الحق في إجبار زوجته على العودة إلى منزلها رغمها عنها.

واجهت المرأة تمييزاً بموجب قانون الأسرة. على سبيل المثال، تحتاج المرأة إلى إذن من ولد أمرها كي تتزوج أو يتعين عليها الحصول على أمر من المحكمة في حالة "العضل" (رفض ولد الأمر الموافقة على زواج امرأة هو ولد أمرها). يتولى القاضي في حالات العضل هذه دور ولد الأمر ويصبح بإمكانه الموافقة على الزواج. وفقاً لمصادر قضائية مطلعة نقلتها وسائل إعلام محلية، أبرمت المحاكم خلال العام عقود زواج لنساء رفض أولياء أمورهن الموافقة على زواجهن. في 7 فبراير/شباط، ذكرت وسائل إعلام محلية أن المحاكم نظرت في 750 قضية في المتوسط سنوياً.

في فبراير/شباط، أفادت وسائل إعلام محلية أنه يمكن سجن ولد الأمر الذكر لمدة تصل إلى عام وتغريمه إن أجبر امرأة تحت وصايتها على الزواج ضد إرادتها. وأفادت وسائل إعلام في يناير/كانون الثاني أن محكمة الأحوال الشخصية في الدمام أصدرت حكماً غير مسبوق يمنح امرأة في الخمسينيات من عمرها الحق في الزواج دون موافقة ولد أمرها بعد أن رفض ابنها، الذي كان ولد أمرها، الموافقة على زواجهها.

إلا أن اللجنة القضائية في مجلس الشورى رفضت في 30 مايو / أيار اقتراحاً بالسماح للمرأة بإبرام عقد زواجها دون الحاجة إلى إذن ولد الأمر الذكر.

درّجت المحاكم على منح حضانة الأطفال الذين بلغوا سنًا معينة (سبع سنوات للأولاد وتسعة سنوات للبنات) للوالد المطلق أو لعائلة الوالد المتوفى. وفي حالات كثيرة، كان الأزواج السابقون يمنعون زوجاتهم غير المواطنات المطلقات من زيارة أطفالهن. في 2018 وجه وزير العدل الشيخ وليد الصمعاني جميع المحاكم بإسقاط شرط تقديم النساء المطلقات دعوى قضائية لكي يتسرى لهن الحصول على حضانة أطفالهن. فشرطة عدم وجود نزاعات بين الوالدين، يجوز للأم ببساطة تقديم طلب إلى المحكمة المختصة، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء قانوني.

في 16 فبراير / شباط، أضافت وزارة العدل مادة إلى لائحة الإجراءات القانونية تأمر بأن يتم البت في مسائل الحضانة والنفقة وزيارة الأطفال في قضايا الطلاق قبل استكمال الطلاق وفي غضون 30 يوماً من جلسة الاستماع الأولية.

تميز قوانين الإرث القائمة على الشريعة ضد النساء، إذ تمنح البنات نصف الإرث الذي يحصل عليه إخوانهن.

ووفقاً للمسوحات الأخيرة، تشكل النساء 52 بالمائة من طلبة التعليم العام والتعليم العالي. كان الفصل بين الجنسين في مراحل التعليم حتى الجامعة هو القاعدة. وكان الاستثناء الوحيد للفصل بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي في كليات الطب في مرحلة ما قبل الحصول على شهادة البكالوريوس وفي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وهي جامعة للدراسات العليا والأبحاث حيث عملت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال، ولم يفرض عليهن ارتداء العباءة، وقد قدمت السيارات داخل الحرم الجامعي منذ زمن طويل. كما قدمت جامعات أخرى، مثل جامعة الفيصل بالرياض، فرصاً بفضل جزئي بين الطلبة والطالبات حيث يتلقى الطلاب التعليم من نفس المدرس ويمكنهم المشاركة معاً في المناقشة في الصف، لكن مع وجود حواجز مادية تفصل بين الرجال والنساء.

## الأطفال

**تسجيل المواليد:** تُكتسب الجنسية عن طريق الأب، ويجوز لكلا الوالدين أن يسجل ميلاد الطفل. كانت هناك حالات حيث قامت السلطات بحرمان أبناء وأمهات مواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، بسبب إخفاق الحكومة في تسجيل الميلاد بالكامل أو لم تقم بتسجيله على الفور، أحياناً بسبب عدم قيام الأب بالتبليغ عن ولادة الطفل أو نظراً لعدم حصوله على إذن بالزواج من أجنبية. أطفال النساء المتزوجات من أزواج أجانب يحصلون على إقامة دائمة، لكن وضع إقامتهم قابل للإلغاء في حالة وفاة الأم السعودية (انظر القسم 2.د، الأشخاص عديمو الجنسية).

**إساءة معاملة الأطفال:** وقعت حالات من إساءة معاملة للأطفال. أدار برنامج الأمان الأسري الوطني خط مساعدة للأطفال مخصص لمساعدة الأطفال في أمور تتراوح بين التنمّر إلى سوء المعاملة، وتقدّيم المشورة والتّتبع والإحالات إلى الخدمات الاجتماعية.

كان لدى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 17 وحدة حماية اجتماعية في جميع أنحاء البلاد توفر

الحماية الاجتماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً بالإضافة إلى الفئات الضعيفة الأخرى التي تعاني من العنف الأسري والاعتداء.

في أبريل/نيسان، ذكر المتحدث باسم شرطة منطقة عسير أنه تم القاء القبض على رجل بتهمة الإساءة إلى ابنته البالغة من العمر 15 عاماً، مما دفعها، حسبما ورد، إلى الانتحار.

في سبتمبر/أيلول، أعلن مركز تلقي بلاغات العنف الأسري التابع للوزارة أن السلطات فتحت تحقيقاً بناءً على مقطع فيديو انتشر انتشاراً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر آياً يضرب ابنه البالغ من العمر عامين. تمكنت وحدة حماية الأسرة من تحديد مكان الطفل، وتمنت إحالة الأب إلى السلطات لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وفقاً لقانون حماية الطفل.

**زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري:** في مارس/آذار، حددت وزارة العدل الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 عاماً ونصحت على أنه لا يمكن للفتيات والفتىان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً الزواج إلا بموافقة المحكمة. ووفقاً لوسائل إعلام محلية، تتضمن المحكمة استيفاء عدة شروط قبل الموافقة على عقد زواج العروس أو العريس الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، بما في ذلك تقييم تطورهم النفسي الاجتماعي وسماع أقوال العروس والعريس المحتملين والأوصياء للتثبت من موافقتهما.

في السابق، كان مأذونو الزواج يتمتعون بسلطة المصادقة على عقود الزواج، وقد أنهى هذا الإصلاح سلطتهم في الحالات التي يكون فيها العروس والعريس المحتملان أقل من 18 عاماً. رصدت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالات لزواج أطفال، وذكرنا بأنها كانت حالات نادرة أو على الأقل، كان التبليغ عنها نادراً، واتخذنا خطوات لمنع إتمام الزواج. يجب أن يتضمن طلب الحصول على ترخيص بالزواج سن العروس، ويعتبر تسجيل الزواج شرطاً قانونياً أساسياً لإتمام الزواج.

**الاستغلال الجنسي للأطفال:** ينص نظام الجرائم المعلوماتية على عقوبات لمرتكبي جرائم تتضمن إعداد أو نشر أو ترويج مواد لموقع إباحية. قد لا تقل هذه العقوبات عن السجن لمدة سنتين ونصف أو غرامة باهظة إن تضمنت الجريمة استغلالاً للقصر. ولا يحدد القانون حدّاً أدنى لسن إقامة علاقات جنسية برضى الطرفين. في 14 يناير/كانون الثاني، حكمت محكمة جنایات الرياض على رجل بالسجن لمدة 40 يوماً، 70 جلدة تُفذ على جولتين، بتهمة التحرش الجنسي عبر الانترنت بصبي يبلغ من العمر 12 عاماً.

**الاختطاف الدولي للأطفال:** البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على الموقع

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>

## معادة السامية

لم تتوفر بيانات عن وجود مواطنين سعوديين يهود معروفين ولم تتوفر أية إحصاءات عن المذاهب الدينية التي ينتمي إليها الوافدون الأجانب.

كانت الحالات التي قام فيها أئمة معينون من طرف الحكومة باستخدام لغة معادية لليهود في الخطب الدينية نادرة، وعندما حدثت كانت بدون تصريح من السلطات الحكومية. يتطلب القانون أن تُلقى جميع الخطب داخل المساجد في البلد بواسطة أئمة معينين من قبل الدولة. تتم مراجعة الخطب والموافقة عليها بواسطة وزارة الشؤون الإسلامية. أصدرت الوزارة خلال العام نشرات دورية إلى رجال الدين والأئمة في المساجد توجههم إلى تضمين خطبهم رسائل حول مبادئ العدل والمساواة والتسامح والتحث على نبذ التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري.

أفادت بعض المنظمات غير الحكومية أن المواد المعادية للسامية ظلت في الكتب المدرسية وفي منشورات خاصة على الإنترنت، وأن بعض الصحفيين والأكاديميين ورجال الدين أدلو بتعليقات معادية لإسرائيل انحرفت في بعض الأحيان إلى معاداة السامية، بما في ذلك في المسجد الحرام في مكة. وفي حديثه على هامش قمة مجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني، ادعى وزير التربية والتعليم محمد آل الشيخ أن الوزارة راجعت المناهج الدراسية لإزالة الأفكار المتطرفة وتعزيز مفهوم الاعتدال والتسامح.

استذكر عضو هيئة كبار العلماء السعودي والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي محمد العيسى معاداة السامية والخطاب غير المتسامح. في 23 يناير/كانون الثاني، قاد العيسى وفداً من القادة المسلمين لزيارة معسكر الموت أو شفيتز للاحتفال بالذكرى 75 لتحريره. كانت الزيارة جزءاً من مشروع مشترك بين رابطة العالم الإسلامي وللجنة اليهودية الأمريكية. في 20 فبراير/شباط، استقبل الملك سلمان وفداً من مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات، ضمن الحاخام الإسرائيلي ديفيد روزين، ليصبح أول حاخام إسرائيلي يلتقى بملك سعودي في التاريخ الحديث.

في 5 سبتمبر/أيلول، بعد وقت قصير من موافقة الإمارات العربية المتحدة والبحرين على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، قال إمام المسجد الحرام في مكة، عبد الرحمن السديس في خطبة متفرزة أنه على المسلمين تجنب "الانفعالات العاطفية والحماس الناري" تجاه اليهود وأكد أن النبي محمد كان طيباً مع جيرانه اليهود.

في أبريل/نيسان، ركز المسلسل التلفزيوني الرمضاني "أم هارون" الذي بُث على قناة إم بي سي التي تسيطر عليها الدولة، على قصة قابلة يهودية في دولة خليجية غير محددة ومتعددة الأديان. قال الخبراء إن المسلسل كان علامة على تغيير الخطاب بشأن اليهود وإسرائيل.

### الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع  
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

### الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

لا يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقات جسدية أو حسية أو عقلية أو نفسية في مجالات التوظيف والتعليم والسفر عن طريق الجو أو بوسائل أخرى والحصول على الرعاية الصحية أو الوصول إلى النظام القضائي أو غيرهما من الخدمات التي تقدمها الدولة أو في مناطق أخرى. ولا يفرض القانون ضمان تمكّنهم من الوصول إلى المبني الحكومي، والمعلومات، والاتصالات. توفرت المباني التجارية الأحدث في كثير من الأحيان على إمكانية الوصول إليها، تماماً كبعض أحدث المباني الحكومية. في 19 يوليو/تموز،

أمرت وزارة الشؤون البلدية والقروية جميع المحلات والمراكم التجارية بتركيب ممرات منحدرة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أدت مشاريع إعادة التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على نحو متزايد. وكان بإمكان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الالتحاق بالمدارس التي تدعمها الحكومة. في يونيو/حزيران 2019، ذكرت وزارة التربية والتعليم أنها قد اتخذت تدابير لدمج الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد شمل ذلك برامج التربية الخاصة في المدارس العادية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون مع الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الأدوات التكنولوجية مجانية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

تمكن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة بشكل عام في الشؤون المدنية، ولم تكن هناك قانونية تمنع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من التصويت في انتخابات المجالس البلدية. تم انتخاب أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتعيينهم أعضاء في المجالس البلدية في عام 2015، وشغل شخصان من ذوي الاحتياجات الخاصة مقعدين في مجلس الشورى، الذي أعيد تشكيله في عام 2016.

#### **أعضاء الأقليات القومية والعرقية والإثنية**

على الرغم من أن التمييز العرقي غير قانوني، إلا أن التمييز المجتمعي ضد أعضاء الأقليات القومية والعرقية والإثنية كان مشكلة. فقد واجه المنحدرون من نسل العبيد السابقين في البلاد، وهم من نسل الأفارقة، تمييزاً في الوظائف والمجتمع. وكان هناك تمييز رسمي وغير رسمي، وخاصة التمييز العنصري، ضد العمال الأجانب من أفريقيا وأسيا. كما كان هناك تمييز على أساس الأنساب القبلية أو غير القبلية. وقد سعت حملة التسامح التي قام بها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني إلى معالجة التمييز، ووفرت تدريباً خالل العام لمكافحة التمييز ضد المجموعات القومية أو العرقية أو الإثنية.

في 3 سبتمبر/أيلول، أظهر مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي عارض الأزياء السعودي الأسود زياد المسفر وهو يتعرض للاعتداء من قبل مجموعة من الشباب في أحد شوارع الرياض، وكان بعضهم ينافذ بإهانات عنصرية أثناء الهجوم. أثار مقطع الفيديو جدلاً عبر الإنترنت، حيث دافع الكثيرون عن حق المسفر في ارتداء الملابس التي يختارها ودعوا السلطات إلى محاسبة المهاجمين، بينما قال آخرون إن اختياره للملابس وأنشطة عرض الأزياء كانت متعارضة مع العادات والتقاليد.

واصلت الحكومة مشروع التطوير الذي يستغرق عدة سنوات لتنقية الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لتشجيع التسامح ومحاربة المحتوى الذي يزدرى الأديان الأخرى غير الإسلام.

زعمت مصادر محلية أن المواطنين السعوديين كانوا يتمتعون بالأفضلية في الحصول على فحص وعلاج كوفيد-19، حيث ورد أنه تم رفض إدخال بعض المقيمين الأجانب إلى المستشفيات خلال فترات ارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس.

#### **أعمال العنف والتجريم والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسانية**

ان عقوبة الممارسة الجنسية المثلية بالتراصي، بموجب الشريعة الإسلامية حسب تفسيرها في البلد، هي الإعدام أو الجلد، بحسب الخطورة المتصورة للقضية. يحظر القانون على الرجال "التصرف كالنساء" أو ارتداء الملابس النسائية، ويحظر على النساء التصرف كالرجال أو ارتداء ملابسهم. ونظرًا للتقاليد الاجتماعية وإمكانية الملاحة القضائية، لم تقم منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) بالعمل بشكل علني، كما لم تكن هناك فعاليات من أي نوع لمناصرة حقوق مجتمع الميم. وردت تقارير عن وجود تمييز رسمي ومجتمعي، وعنف بدني، وتحرش على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية في مجالات العمل والسكن والحصول على التعليم والرعاية الصحية. وقد حد الشعور بوصمة العار أو الترهيب من التبليغ عن حوادث إساءة المعاملة. أدان رجال دين سعوديون للمثلية الجنسية خلال خطب الجمعة التي حظيت بموافقة الحكومة في بعض المساجد، وعلى الأخص في المسجد الحرام في مكة في 14 أغسطس/آب.

لم تبذل الحكومة جهوداً لمعالجة التمييز. ونقلت الصحف في عام 2016 عن مسؤولين في النيابة العامة قولهم بأن المكتب سيسعى للحصول على أحكام بالإعدام على أي شخص يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لالتماس أفعال جنسية مثلية. ومع ذلك، لم ترد أية تقارير عن أن النيابة العامة طالبت بإصدار أحكام بالإعدام في قضايا مجتمع الميم خلال العام (انظر القسم 1.أ.).

نشرت الصحف المحلية خلال العام مقالات رأى تدين المثلية وتدعى السلطات إلى تطبيق عقوبات شديدة على الذين يمارسون علاقات جنسية مثلية.

أثار حديث عن المثلية الجنسية في مسلسل كوميدي بث على قناة إم بي سي خلال شهر رمضان المبارك الجدل.

في مشهد من المسلسل "مخرج 7"، ناقش رجل وابنته المراهقة موضوع المثلية الجنسية، حيث كانت ابنته تدافع عن حقوق مجتمع الميم.

في 8 أبريل/نيسان، اعتقلت السلطات محمد البكاري، وهو مدون يمني يعيش في الرياض، لنشره مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يدعو إلى المساواة في الحقوق، بما في ذلك للرجال المثليين. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، حكمت عليه إحدى المحاكم في 20 يوليو/تموز بالسجن لمدة 10 أشهر وغرامة مالية، يليها الترحيل إلى اليمن. وذكرت هيومن رايتس ووتش أن البكاري اتهم بانتهاك الأخلاق العامة من خلال الترويج للمثلية الجنسية عبر الإنترن特 وـ "تقليد النساء".

ذكر مصدر على اتصال بالبكاري لمنظمة هيومن رايتس ووتش إنه قبل محکمته احتجز في الحبس الانفرادي لمدة ستة أسابيع في سجن الملز بالرياض، حيث تعرض للتعذيب، بما في ذلك الضرب والفحص الشرجي القسري، وهي ممارسة سيئة السمعة دولياً. تستخدم للبحث عن "دليل" على السلوك المثلثي.

**الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز**

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف مجتمعي أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز . وبموجب القانون، قامت الحكومة بترحيل العمال الأجانب الذين أكدت نتيجة فحصهم

إصابةهم بمرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز لدى وصولهم إلى البلد أو لدى دخولهم المستشفى لأسباب أخرى. ولم تكن هناك مؤشرات على أن الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لم يحصلوا على الأدوية المضادة للفيروس أو على أن السلطات قامت بعزلهم عن الآخرين خلال العام. عمل برنامج وزارة الصحة الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على مكافحة الشعور بوصمة العار ومكافحة التمييز ضد المصابين بالفيروس.

### **أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى**

استمر التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي ضد الأقلية الشيعية في البلاد. وزعمت منظمة هيومن رايتس ووتش أن بعض رجال الدين والمؤسسات الحكومية "حرضوا على الكراهية والتمييز ضد الأقليات الدينية، بما في ذلك الأقلية الشيعية المسلمة في البلاد".

لمعالجة المشكلة، نظمت وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني دورات تدريبية بما في ذلك مكافحة التمييز لعناصر الشرطة ومسؤولين آخرين عن تطبيق القانون، وهي دورات قدمها مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.

## **القسم 7. حقوق العمال**

### **أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية**

لا يمنح القانون للعاملين الحق في تكوين نقابات مستقلة أو الانضمام إليها. ولا ينص القانون على الحق في التفاوض الجماعي أو الحق في إضرابات قانونية. ولا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمل المطرودين إلى وظائفهم بسبب نشاطهم النقابي. لم تتوفر سوى معلومات ضئيلة عن جهود الحكومة لتطبيق القوانين المعمول بها وما إذا كانت العقوبات تتناسب مع تلك المنصوص عليها في القوانين الأخرى التي تتطوّي على إنكار الحقوق المدنية، مثل التمييز.

لم تحترم الحكومة حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية. ولم تتوارد نقابات عمالية في البلد، وواجه العمال إمكانية طردهم أو سجنهما، أو، في حالات العمال الوافدين، ترحيلهم بسبب القيام بنشاطات نقابية.

وقد سمحت الحكومة بتشكيل لجان عمالية تقتصر على الموطنين فقط في أماكن العمل التي يعمل فيها أكثر من مائة شخص، ولكن الحكومة فرضت قيوداً لا مبرر لها على حرية تكوين الجمعيات ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل هذه اللجان ونشاطاتها. فعلى سبيل المثال، توافق الوزارة على أعضاء اللجان، وتறحص لممثلي الوزارة وأرباب العمل بحضور اجتماعات اللجان. ويتعين على أعضاء اللجنة تسليم محاضر الاجتماعات إلى الإدارة ثم تحويلها إلى الوزير؛ ويمكن للوزارة حل اللجان في حال خرقها للوائح التنظيمية أو في حال اعتبارها تهدّد الأمن العام. تحدد اللوائح عمل اللجان في تقديم توصيات إلى إدارة الشركة تتحصّر في تحسين ظروف العمل، والصحة والسلامة، والإنتاجية، وبرامج التدريب.

ترأس اللجنة الوطنية السعودية للجان العمالية، وهي منظمة شاملة تدعم العشرات من اللجان العمالية والمدافعين عن حقوق العمال، قمة مجموعة تواصل العمال Labor20، حيث استضافت البلاد اجتماع مجموعة العشرين G20 لهذا العام.

### **ب. حظر العمل القسري أو الإجباري**

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، لكن الحكومة لم تطبق القانون بشكل فعال، ولم تكن العقوبات متناسبة مع العقوبات على الجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى، مثل الاختطاف، والتي يمكن أن تصل إلى عقوبة الإعدام.

يعاقب الاتجار بالبشر بالسجن لمدة 15 عاماً وغرامات تصل إلى مليون ريال ( حوالي 267 ألف دولار). وقد حدث عمل قسري، خاصة بين العمال الوافدين - وبشكل ملحوظ خدم المنازل. وبحسب ما ورد تضمنت الظروف التي تدل على العمل القسري التي عانى منها العمال الأجانب حجز جوازات السفر؛ عدم دفع الأجر؛ قيود على الحركة والاعتداء الفظي والجسدي والجنسى. يحظر قانون العمل مصادرة جوازات السفر وعدم دفع الأجر. ويمكن أن تسفر مخالفات قانون العمل عن عقوبات، ولكنها لم تكن كافية لردع المخالفات. لم يكن بإمكان الكثير من العمال الوافدين ممارسة حقهم في إنهاء عقود عملهم، وخاصة عاملات المنازل اللائي لا يشملنهن قانون العمل. يجوز لصاحب العمل أن يلزم المتدرب بأن يعمل لديه أو لديها عند الانتهاء من التدريب لمدة لا تزيد على ضعف مدة التدريب أو سنة واحدة، وفقاً لأيهمما أطول.

زادت قوانين الكفالة المقيدة من تعريض العمال لظروف العمل القسري وجعلت الكثير من العمال الأجانب يتذدون في الإبلاغ عن إساءة المعاملة. لا يسمح نظام التعاقد الوظيفي للعمال بتغيير أرباب عملهم أو مغادرة البلاد دون الحصول على موافقة خطية من صاحب العمل في الظروف العادية. كان أرباب العمل أو الكفلاء مسؤولين عن استكمال تصاريح الإقامة وتأشيرات الخروج نيابة عن العاملين.

في حالة عدم دفع الأجر لمدة 90 يوماً، يسمح قرار وزير للعامل بنقل كفالتة إلى صاحب عمل جديد دون الحصول على موافقة مسبقة من صاحب العمل السابق. ومع ذلك، وردت تقارير تفيد بأن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لم تكن دائماً توافق على التماسات لتحويل الكفالة بسبب عدم دفع الأجر، بما في ذلك بعض الحالات التي تم فيها احتجاز الأجر لأكثر من ثلاثة أشهر.

بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فقد الآلاف من العمال الوافدين وظائفهم. ظل الكثير من لم يتمكنوا من العودة إلى أوطانهم، أو اختاروا عدم الرجوع إلى أوطانهم، مقيمين بشكل غير قانوني، الأمر الذي عرضهم بشكل أكبر للاستغلال والاتجار. شجعت الحكومة الشركات على تشغيل الموظفين لساعات عمل مخفضة، أو منحهم إجازة، أو منحهم إجازة غير مدفوعة الأجر، بدلاً من إنهاء العقود. في أبريل/نيسان، تم إدراج المادة 41 في اللائحة التنفيذية لقانون العمل، والتي مكنت صاحب العمل والموظف، خلال الفترة من أبريل/نيسان إلى أكتوبر/تشرين الأول 2020، من الاتفاق على أي مما يلي:

تخفيض في الراتب بشرط أن يقابله تخفيض في ساعات العمل؛ إعطاء الموظف إجازة سنوية مدفوعة الأجر (كجزء من استحقاقه للإجازة)؛ أو إعطاء إجازة غير مدفوعة الأجر. أكد المسؤولون أن المادة 74 من قانون العمل لا تزال سارية أثناء الوباء، والتي تعرف فقط بإنهاء العمل عندما يتم إغلاق العمل أو وحدة العمل التي يعمل فيها الموظف بشكل دائم.

قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية في عام 2014 بتطوير منصة إلكترونية ونظام متكامل لتسهيل توظيف خدم المنازل وتنظيم العلاقات التعاقدية. تم تصميم المنصة أيضاً لخفض تكاليف التوظيف ومعالجة نقص العمال بسبب حظر تصدير العمالة من قبل بلدان المصدر. فشل النظام في أن يمنع بشكل تام الممارسات الاستغلالية من قبل الوسطاء والسماسرة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يقابلهم كل من العمال وأصحاب العمل قبل وصولهم إلى الوكالات المسجلة. لم تتمكن بعض عاملات المنازل من الوصول إلى المنصة، ولم تتمكن وكالات بلد المصدر من التأثير على إجراءات المنصة.

قامت بعض البلدان التي سمحت في السابق لمواطنيها بالهجرة إلى البلاد من أجل العمل بحظر مواطنيها من البحث عن عمل في المملكة العربية السعودية بعد انتشار تقارير على نطاق واسع عن إساءة معاملة العمال.

استمرت الحكومة في تطبيق نظام حماية الأجر الذي يلزم أصحاب العمل بدفع أجور العمال الأجانب عن طريق التحويلات المصرافية، الأمر الذي يتبع للوزارة تتبع ما إذا كان العمال يحصلون على مستحقاتهم المالية بالشكل المناسب. في 1 أغسطس/آب، بدأت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تنفيذ المرحلة 16 من نظام حماية الأجر والتي تشرط على جميع أصحاب العمل الذين لديهم أكثر من خمسة عمال بالامتثال للوائح نظام حماية الأجر. وفرضت الوزارة غرامات على الشركات بسبب تأخير دفع مرتبات العمال في المرة الأولى ومنعت الشركات من الوصول إلى الخدمات الحكومية إذا أحررت الشركة الرواتب لمدة شهرين أو أكثر. أعلنت الوزارة في نوفمبر/تشرين الثاني أن 200,000 مؤسسة تستخدم بالفعل تطبيق نظام حماية الأجر، وذكرت أنه بحلول نهاية العام سيُشترط على جميع شركات القطاع الخاص التي لديها عامل واحد أو أكثر استخدام نظام حماية الأجر.

أعلنت الحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني عن مبادرة إصلاح العمل التي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في 14 مارس/آذار 2021، والتي ستسمح للعمال بتغيير أصحاب العمل عند انتهاء عقد العمل دون موافقة صاحب العمل الأصلي. كما ستتمكن هذه الإصلاحات العمال من الحصول على تأشيرات الخروج والعودة ومغادرة البلاد عند انتهاء العقد دون موافقة صاحب العمل. سوف يستفيد من التغييرات حوالي سبعة ملايين عامل وافد في القطاع الخاص، لكنها لن تطبق في البداية على عاملات المنازل.

لم يتمتع العمال غير الشرعيين بالحماية بموجب قوانين العمل وكانوا عرضة بشكل خاص للعمل القسري والأجر المتدني والترحيل من قبل السلطات.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع  
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

#### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وينص القانون على أنه لا يجوز لأي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر العمل بشكل قانوني إلا إذا كان ذلك الشخص المعيل الوحيد لأسرته. ويحظر للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة العمل إذا كان عملهم لا يضر صحتهم أو يؤذي نموهم أو يؤثر على دراستهم. تنص المادة 1 من القرار الوزاري رقم 2834/1 على أنه لا يجوز تشغيل الفاقرسين في الأعمال

الخطرة، مثل الآلات التي تعمل بالطاقة، أو الصناعات الضارة مثل المناجم والمحاجر. ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في نوبات عمل تزيد عن ست ساعات في اليوم. لا يوجد حد أدنى لسن العمل للذين يعملون في المصالح التجارية العائلية أو في مجالات أخرى تعتبر جزءاً من الأعمال العائلية، كالزراعة ورعاية الماشية والخدمة المنزلية.

تضطلع هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمسؤولية مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال. لم تتوفر سوى معلومات ضئيلة عن جهود الحكومة لتطبيق القوانين المعتمدة بها، وما إذا كانت العقوبات تتناسب مع تلك المنصوص عليها للجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاختطاف. غالباً ما قامت السلطات بتطبيق القانون رداً على شكوى حول تسول الأطفال في الشوارع.

كان معظم الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال من بلدان أخرى بما في ذلك اليمن وإثيوبيا، حيث أجبروا على العمل في حلقات تسول والبيع في الشوارع والعمل في أعمال تجارية عائلية.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع <https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings>

#### د. التمييز في العمالة والمهن

لا توجد تشريعات تحظر التمييز على أساس الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الجنسية أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية أو اللغة أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. حدث العنف والتحرش القائم على نوع الجنس في أماكن العمل (انظر القسم 6). وحدث تمييز بخصوص الوظائف والمهن بالنسبة لكل هذه الفئات. لا توجد آليات فعالة لتسوية الشكاوى لردع هذه القوانين والممارسات التمييزية.

أدخل تعديل عام 2019 على قانون العمل حظراً عاماً على التمييز أثناء التوظيف وكذلك في شروط التوظيف. نص التعديل على أن أصحاب العمل يعاملون جميع العمال على قدم المساواة ومنع التمييز على أساس نوع الجنس أو الإعاقة أو العمر أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، سواء في العمل أو التوظيف أو الإعلان عن وظيفة شاغرة.

يجوز للمرأة العمل دون إذن من ولد الأمر، لكن بعض أصحاب العمل يطلبون من المرأة الحصول على هذا إذن رغم أن القانون يحظر هذه الممارسة. يوسع المرسوم اللوائح السابقة التي تمنع أرباب العمل من فصل العاملات اللائي في إجازة الأمومة، ويكفل الحماية من الفصل بسبب مرض متعلق بالحمل إذا كان الغياب أقل من 180 يوماً في السنة. يمكن تغريم أصحاب العمل الذين ينتهكون قانون مكافحة التمييز. وينطبق قانون مكافحة التمييز على المواطنين فقط ولا يحمي حقوق الوافدين. هناك تمييز مجتمعي واسع النطاق ضد العمال الأفارقة والآسيويين الوافدين. لم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال، ولم تكن العقوبات متناسبة مع تلك المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية، مثل التدخل في الانتخابات.

خفضت الحكومة في السنوات الأخيرة عدد القيود المفروضة على عمل المرأة في مختلف القطاعات (انظر القسم 6، المرأة).

في 26 أغسطس/آب، أجاز مجلس الوزراء تعديلين على قانون العمل بإلغاء المادتين 149 و150، اللتين كانتا تحظران تشغيل النساء في بعض الوظائف الخطرة والنوبات الليلية.

أجازت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وشجعت بشكل صريح توظيف النساء في قطاعات محددة، ولا سيما في القطاع الحكومي وقطاع التجزئة، لكن ما زالت المرأة تواجه التمييز المجتمعي، واستمر الفصل بين الجنسين بشكل فعلي في مكان العمل. عملت المرأة إلى جانب الرجل في المجال الطبي وفي قطاع صناعة الطاقة، وأشرفت النساء في بعض الحالات على موظفين من الذكور. أدت الإجراءات البيروقراطية إلى حصر عمل النساء العاملات في الأجهزة الأمنية إلى حد كبير في سجون النساء، وفي جامعات النساء، وفي المناصب الكتابية في أقسام الشرطة. لم تكن هناك نساء يعملن كقاضيات أو أعضاء في هيئة كبار العلماء.

وجد تقرير سوق العمل للربع الأول الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء أن الفتيات والنساء السعوديات (15 سنة وما فوق) يشكلن 8.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة في البلاد (سعوديات وغير سعوديات، 15 سنة وما فوق). وقد قدر نفس التقرير بأن النساء والفتيات، السعوديات والأجنبيات على حد سواء، يشكلن 25.4 بالمائة من كل الأشخاص العاملين (15 عاماً وما فوق) في البلاد. تم تشغيل معظم النساء غير السعوديات كعاملات منازل.

لا توجد تشريعات تشرط الأجر المتساوي للعمل المتساوي. كان متوسط الأجر الشهري للنساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص يعادل 58 في المائة من متوسط الأجر الشهري للرجال السعوديين. لم تسجل هيئات تسوية النزاعات العمالية أية حالات تمييز ضد النساء.

يكفل القانون للمرأة الحق في الحصول على رخص تجارية بدون موافقة ولها، وقد حصلت النساء في أحيان كثيرة على رخص تجارية في مجالات يمكن أن تتطلب منها الإشراف على عمال أجانب أو التعامل مع زبائن من الرجال أو التعامل مع مسؤولين حكوميين. على الرغم من أن القانون لا يجيز لصاحب العمل المحتمل أن يطلب من المرأة التي تقدمت للحصول على وظيفة أن تحصل على إذن من ولها، فقد كان بعض أصحاب العمل يطلبون منها أن يثبتن لهم موافقة ولها. يحق للنساء اللاتي يعملن في مؤسسات فيها 50 موظفة أو أكثر، الحصول على إجازة أمومة ورعاية الطفل.

كان في البلاد عدد متزايد من الدبلوماسيات، وذكرت وسائل إعلام محلية في مارس/آذار أن العدد بلغ 151 في عام 2019.

في 2 أغسطس/آب، عين وزير التعليم أول ثلاث نساء في البلاد كمحلق ثقافي في الخارج.

في 25 أغسطس/آب، عينت وزارة الخارجية أحلام بنت عبد الرحمن ينكصار مديرًا عامًا للإدارة العامة للشؤون الثقافية لتصبح أول امرأة تشغله منصب مدير عام في الوزارة. وفي فبراير/شباط 2019 صدر مرسوم ملكي بتعيين أول سفيرة سعودية.

أدت الإجراءات البيروقراطية إلى حصر عمل النساء العاملات في الأجهزة الأمنية إلى حد كبير في سجون النساء، وفي جامعات النساء، وفي الوظائف الكتابية في أقسام الشرطة حيث كُن مسؤولات عن التعرف على هوية النساء، المرتديات للنقاب على سبيل المثال، لأغراض تتعلق بتطبيق القانون. في 19 يناير/كانون

الثاني، افتتح رئيس الأركان العامة بالجيش أول جناح نسائي في القوات المسلحة. وفي أكتوبر / تشرين الأول عام 2019، أعلن مسؤولون أنه سيكون بمقدور النساء الالتحاق بالقوات المسلحة في طائفة واسعة من المناصب تشمل رتبتي العريف والرقيب. وفي يونيو / حزيران، نشر مدير الشؤون الحكومية مؤيد محجوب في تغريدة صورة لواحدة من أوائل النساء العاملات في فوج الحرس الملكي السعودي.

حدث تمييز على أساس المعتقدات الدينية في مكان العمل. واشتكى أفراد المجتمعات المحلية الشيعية من تعرضهم للتمييز بسبب معتقداتهم الدينية وواجهوا صعوبة في الحصول على وظائف حكومية أو على الترقية في تلك الوظائف. كان تمثيل الشيعة متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والحرس الوطني. وكان الشيعة في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها أكثر تمثيلاً في صفوف شرطة المرور، وفي البلديات، وفي المدارس الحكومية. شغل عدد ضئيل جداً من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات المملوكة للحكومة وفي الهيئات الحكومية. وكان الشيعة أيضاً أقل تمثيلاً في التوظيف في مجال التعليم الابتدائي والثانوي والجامعة.

#### هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور الشهرية لموظفي القطاع العام أعلى من مستوى الدخل المقدر للفقر. أعلن وزير الموارد البشرية في نوفمبر / تشرين الثاني أن الحد الأدنى للأجور لل سعوديين في القطاع الخاص سيكون 4000 ريال ( حوالي 1066 دولار ) شهرياً. ولم يكن هناك حد أدنى رسمي للأجور بالنسبة للعاملين الأجانب.

يوم العمل القياسي بموجب القانون هو ثمان ساعات. وأسبوع العمل القياسي هو 48 ساعة، ولكن يمكن أن يمتد إلى 60 ساعة، مع مراعاة دفع أجر إضافي، وهو ما يزيد بنسبة 50 في المائة عن الأجر الأساسي. يشترط قانون العمل على أصحاب العمل منح إجازات مدفوعة الأجر في عيد الفطر وعيد الأضحى واليوم الوطني السعودي، لكنه لا ينطبق على عاملات المنازل - اللواتي يكفلن أفراد وليس شركات.

ما يقدر بنحو 10.4 مليون عامل أجنبي، بما في ذلك ما يقرب من 1.3 مليون امرأة، شكلوا ما يقرب من 76.5 في المائة من القوى العاملة، وفقاً لمسح سوق العمل للهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام. تفاصيل العاملون القانونيون بشكل عام ووافقو على شروط العمل قبل وصولهم إلى البلاد، وفقاً لمتطلبات العقد الواردة في قانون العمل.

ينص القانون على غرامات على الذين يجلبون أجانب إلى البلد للعمل في أي خدمة، بما في ذلك الخدمة المنزلية، بدون اتباع الإجراءات المطلوبة والحصول على تصريح. ولم تكن العقوبات متناسبة مع العقوبات المفروضة على جرائم مشابهة، مثل الاحتيال.

معايير السلامة والصحة المهنية ملائمة للصناعات الرئيسية. ينص قانون العمل على إجراء عمليات تفتيش منتظمة خاصة بالسلامة ويمكن القانون المفتشين الذين تعينهم الوزارة من القيام بعمليات تفتيش مفاجئة، وفرض عقوبات، وفحص المواد المستخدمة أو التي يتم التعامل معها في العمليات الصناعية وغيرها من العمليات وإرسال عينات من المواد التي يشتبه في أنها خطيرة إلى المختبرات الحكومية. طبقت الحكومة القانون بشكل فعال. وعملت إدارة الصحة المهنية التابعة لوزارة الصحة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة. وفقاً للمادتين 121 و 122 من قانون العمل، يلتزم

أصحاب العمل بالحفاظ على متطلبات السلامة والصحة في مكان العمل لحماية الموظفين من الأذى والمرض. وتتطلب لوائح العمل من أرباب العمل حماية بعض العمال من المخاطر والأمراض المتعلقة بالعمل، إلا أنه كانت هناك بعض المخالفات. لا تتناسب العقوبات المفروضة على مخالفات معايير الصحة والسلامة المهنية مع تلك المفروضة على جرائم الإهمال. بموجب المادة 121، يمكن أن تصل عقوبة مخالفات قوانين العمل إلى 100,000 ريال (حوالى 26,700 دولار) وربما إغلاق مؤقت أو دائم للعمل (بما يتناسب مع عقوبة تخريب الواقع الثقافي أو التاريخية). لم تشمل هذه اللوائح التنظيمية المزارعين أو الرعاة أو خدم المنازل أو العاملين في أعمال تجارية تديرها العائلة. ورغم أن الوزارة وظفت حوالي 1000 مفتش عمل، إلا أن العمال الأجانب أبلغوا سرًا عن إخفاقات متكررة في تطبيق معايير الصحة والسلامة. على الرغم من عدم توفر الإحصائيات، إلا أن أمثلة الحوادث الصناعية الكبرى خلال العام التي تسببت في وفاة العمال أو إصابتهم بجروح خطيرة تشمل تقارير نشرتها وسائل إعلام محلية في 11 يونيو/حزيران عن وفاة ستة عمال في حادث يتصل بتشييد خط أنابيب مياه في منطقة العزيزية بالرياض، وأفاد تقرير في 16 ديسمبر/كانون الأول بوفاة عامل وإصابة ثلاثة آخرين بسبب تسرب غاز في محل مكيفات بالرياض.

ذكرت وسائل إعلام محلية في 25 أبريل/نيسان أن وزارة الشؤون البلدية والقروية بدأت في تجهيز مساكن تابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية لاستخدامها كسكن مؤقت لما يصل إلى 29,000 عامل. ووفقاً للوزارة، تم إنشاء المساكن استجابةً لارتفاع السريع في عدد حالات الإصابة المؤكدة بكورونا-19 بين العمال الوافدين في مخيمات العمل والأحياء المكتظة بالسكان.

ينص القانون على أنه يجب أن يقوم مواطن أو شركة تجارية بكفالة العمال الأجانب من أجل أن يعملوا ويقيموا في البلاد بصورة قانونية، رغم أن تلك الشروط ألغت المواطنين السوريين واليمنيين الذين بقوا في البلد بعد انتهاء صلاحية تأشيرات إقامتهم. طبقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدابير تسمح للعمال غير المواطنين بتغيير رب عملهم الحالي والانتقال إلى رب عمل جديد أو شركة جديدة توظف نسبة كافية من المواطنين السعوديين. لم يكن بعض العمال على دراية باللوائح الجديدة واضطروا للبقاء مع كفيلهم حتى انتهاء عقدهم أو طلب مساعدة سفارتهم للعودة إلى الوطن. كانت هناك أيضاً حالات أحضر فيها الكفلاء عمالاً أجانب إلى البلد دون تزويدهم بتصاريح إقامة، مما حد من قدرة العمال على الحصول على الخدمات الحكومية أو التعامل مع نظام المحاكم في حالات التظلم. يمكن أيضاً للكفلاء الذين لديهم نزاعات تجارية أو عمالية مع عمال أجانب أن يطلبوا من السلطات منع العمال من مغادرة البلاد حتى يتم تسوية النزاع. لكن السلطات لم تسجن أو تعيد قسراً العمال الفارين الذين سعوا إلى مغادرة البلاد في غضون 72 ساعة أو سعوا للتيسير مع سفارات بلدانهم للعودة إلى الوطن طالما أنهم لا يواجهون تهماً جنائية أو غرامات معلقة لم يسدوها.

تحدد اتفاقيات العمل الثنائية الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لأجور العمال الأجانب والسكن والمزايا، بما في ذلك الإجازات والرعاية الطبية وأمور أخرى. لم تتم صياغة هذه الأحكام بما يتماشى مع المعايير الدولية وقد تراوحت بحسب القوة التفاوضية لبلد العمال الأجانب.

لا ينص قانون العمل وقانون مكافحة الاتجار بالبشر على عقوبات تتناسب مع العقوبات المتعلقة بالجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى، مثل الاختطاف.

في يوليو / تموز ، نفذت هيئة حقوق الإنسان ، بالتنسيق مع هيئات حكومية أخرى ، حملة توعية واسعة النطاق ، معاً لمكافحة الاتجار بالبشر ، تضمنت رسائل تنقifyية منسقة عبر منصات التواصل الاجتماعي ، ووسائل الإعلام المطبوعة ، والتلفزيون.

وردت تقارير بأن بعض العمال الوافدين يعملون بموجب شروط عمل لم يتم الاتفاق عليها وقد واجهوا مشاكل كالتأخير في دفع أجورهم ، أو تغيير رب العمل ، أو تغيير في ساعات وظروف العمل. كان العمال الوافدون ، وخاصة عاملات المنازل ، معرضين لإساءة المعاملة ، والاستغلال ، ولظروف تنتهك قوانين العمل ، بما في ذلك عدم دفع أجورهم ، والعمل لفترات تزيد على 48 ساعة في الأسبوع ، والعمل لفترات أطول من فترة الثمانية ساعات في اليوم التي يحددها القانون - وبدون تعويض مناسب ، وتقييد التنقل نظراً لمصدارة جوازات السفر. كما وردت تقارير عن وقوع إساءات بدنية ونفسية وجنسية ولفظية.

وردت تقارير عن عدمتمكن بعض العمال الوافدين ، ولا سيما عاملات المنازل ، من ممارسة حقوقهم في النأي بأنفسهم عن المواقف الخطرة. وقام بعض أصحاب العمل بمنع العمال منعاً مادياً من المغادرة أو بتهديدهم بعدم دفع أجورهم في حال المغادرة. كان أصحاب العمل الكفلاء ، الذين تحكموا في قدرة العمال الأجانب على مواصلة العمل والبقاء في البلد ، يقومون عادة باحتجاز جوازات سفر العمال الأجانب ، وهي ممارسة يحظرها القانون. في بعض النزاعات حول العقود ، طلب الكفلاء من السلطات منع العامل من مغادرة البلاد حتى يتم حل النزاع لإجباره على قبول تسوية في غير صالحه أو تعريض نفسه لخطر الترحيل بدون أية تسوية.

في حين تمكنت بعض العمال الأجانب من الاتصال بمكاتب العمل في سفاراتهم للحصول على المساعدة ، واجهت عاملات المنازل على وجه الخصوص تحديات عند محاولتهن الوصول إلى سفاراتهن ، بما في ذلك القيود المفروضة على حريةهن في التنقل واستخدام الهاتف ، ومصادرة جوازات سفرهن ، والتعرض للتهديد والاعتداء اللفظي والجسدي.

خلال العام ، سعى المئات من العاملين ومعظمهم من عاملات المنازل اللاتي التمسن اللجوء إلى بيوت آمنة في سفارات بلدانهن هرباً من الاعتداء الجسدي والجنسى على أيدي أصحاب عملهن. عادة ما سعت تلك العاملات إلى الحصول على المساعدة القانونية من سفارات بلدانهن ومن الهيئات الحكومية من أجل الحصول على مكافآت نهاية الخدمة وتأشيرات الخروج. وعلاوة على الاتصال بسفارات بلدانهن ، تمكن بعض خادمات المنازل من الاتصال بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان ، والأمانة العامة المشتركة بين الوزارات الحكومية لمكافحة الاتجار بالبشر ، وإدارة رعاية العمالة الوافدة ، التي قدمت خدمات لحماية حقوق العمال الوافدين وحمايتهم من سوء المعاملة. وقد تمكنت البعض من رفع قضيائهم إلى مكاتب أمراء المناطق ورفع التماسات إلى ديوان المظالم ضد قرارات صادرة عن تلك السلطات.

ذكرت وسائل إعلام في يونيو / حزيران أن الوكالة الوطنية النيجيرية لحظر الاتجار بالبشر تلقت مكالمات استغاثة وأدلة على تعرض نساء نيجيريات في المملكة العربية السعودية لظروف عمل قاسية ، وعدم دفع أجورهن والمستحقات الأخرى ، وساعات عمل تبلغ 18 ساعة في اليوم ، ووظائف خطيرة.